



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المركز الجامعي لميلة

المرجع :/2013

قسم : العلوم الاقتصادية و التجارة
ميدان : علوم اقتصادية ، التجارة و علوم التسيير
الشعبة : علوم إقتصادية
التخصص : بنوك

مذكرة بعنوان :

دراسة و تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة : : وحدة سوناريك بفرجيوة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل . م . د)
تخصص " بنوك "

إشراف الأستاذ:

زموري كمال

إعداد الطلبة :

- حافي راسو محمد
- فنور حبيبة
- مصنف مفيدة

السنة الجامعية: 2012/2013

إهداء

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومن تبعهم إلى يوم الدين

أما بعد:

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والـداي العزيزين أدامهما الله لي

إلى الأستاذ المشرف "زموري كمال " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و على
النصائح و الارشادات التي قدمها لنا طيلة اجرائنا لهذا البحث.

إلى إخوتي و أخواتي عصام ، هلال ، يوسف،رقية ، أسماء

إلى زوجة أخي: فراح

إلى أبناء و بنات أختي: قطر الندي, ادم عبد الحي

إلى ابن أخي: يزن عبد القدوس

إلى أعمامي وزوجاتهم وأولادهم كل باسمه

إلى خالاتي و أخوالي و بناتهم و أولادهم

إلى كل طلبة المركز الجامعي ميله

إلى كل من سقط من قلبي سهوا

إلى كل أصدقائي و صديقاتي وزملائي وكل من يعرفني

حبيبة

قال الله تعالى: (ولئن شكرتم لأزيدنكم)

في البداية نتوجه بالحمد والشكر إلى المولى عز وجل الذي منحنا القدرة والإرادة لإنجاز هذا البحث.

كما نشكر الأستاذ زموري كمال الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة في البحث.

وكل عمال إدارة قسم التسيير وعمال المكتبة حياة، شهيرة، خديجة ولكل امينة و بن عسكر سمية.

إلى رئيس قسم علوم التسيير بوطلاعة محمد

ولكل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث الشكر الجزيل.

محمد حبيبة مفيدة

إهداء

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومن تبعهم إلى يوم الدين

أما بعد:

الى القلب الرحيم الذي راعاني والوجه الباسم الذي إذا رأيته والنبع الحنون الذي سقاني من فيض الحنان
الى من أخرجتني إلى نور الدنيا فتفتحت عيناى على وجهها الجميل , وراحت تسهر على رعاية وحنان
أمي ثم أمي ثم أمي الغالية حفصها الله
الى من اهداني المحبة الى من افهمني ان الحياة عمل وجد وكفاح ودراسة
الى من تعب على تربيتي وعلمني صدق الكلام وارتقب طويلا نجاحي
إلى من علمني التفاؤل ورسم الصبر والمثابرة في تفاصيل شخصيتي
الى ابي الحبيب اطال الله في عمره
إلى من داعبني الايام و إياهم و رسمت لنا ماضي الطفولة الجميل و الى الذين تقاسموا معي افراحي واحزاني في هذه
الدنيا اخوتي : رمزي، داود، نجاة.

إلى روح جدي الغالي- الطيب- كنت نورا في الدنيا وإنشاء الله انت في الجنة.
إلى روح جدي الغالي- عمار- كنت نورا في الدنيا وإنشاء الله انت في الجنة.
إلى روح جدتي الغالية- حضرة- كنت نورا في الدنيا وإنشاء الله انت في الجنة.
إلى روح جدتي الغالية- فطيمة- كنت نورا في الدنيا وإنشاء الله انت في الجنة.
إلى عمي الوحيد و زوجته و أولاده: شيلة، رقية، و أسامة.
إلى عماتي: الزهرة ، منوبة ، سامية ، سليمة ، حورية .
إلى خالي الوحيد: بوعلي محمد، و خالاتي: حورية، فتيحة ، الباهية.
إلى زوجة أخي : سارة.

إلى من كانوا بصحبته لي سندا في مشواري الدراسي ومن وضعوا جام ثقتهم في : بوشقة فيصل، علال يعقوب، بوطريف
رابح، حراتي علي، حراتي منير، بوزراع علي، بوعافية أمين، بوالحرث خالد، بوشلغومة زيدان، لطرش محمد، بوخبزة العيد،
بن نعيجة خالد، شرياق معاذ، زايد حمزة، زكرياء سوفي، مناصر محمد، عثمان أمين، راس العين عبد الحكيم، علقمة
جلال، بن طالب علاء الدين، خالد حداد، كرباش بوبكر، حافي راسو شراف .

كما اهديه الى من رافقني في انجاح هذا العمل المتواضع كل من زميلاتي : حبيبة فنور، مفيدة مصنف.
إلى كل معلمي واساتذتي والى كل من علمني حرفا كلا من : هبول جمال، محمد بوسيتة، لعور رفيقة.
-الى كل من له معزة في قلبي ولم تسعني الكلمات لكتابتهم-

-الى كل من ترك أثرا طيبا في حياتي-

إلى كل غيور على هذا الوطن الحبيب، إلى كل من أحب الخير والوطن من مناضلي الأمة... من أجل وحدتها وعزتها

الى كل هؤلاء اهدى ثمرة جهدي - محمد -

محمّد

قائمة الاشكال :

الرقم	عناوين الأشكال الواردة في المذكرة	الصفحة
1-3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم	50
2-3	الهيكل التنظيمي لشركة سوناريك	52

الفهرس

العناوين	رقم الصفحة
البسمة.	
الشكر و اهداءات.	I-V
قائمة الأشكال.	VI
قائمة الجداول.	VII
قائمة الملاحق.	VIII
الفهرس.	IX-XI
المقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد الفصل الأول.	2
المبحث الأول: المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية .	3
▪ المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية.	3
▪ المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.	3
▪ المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية.	4
▪ المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية.	6
المبحث الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية .	7
▪ المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية ومراحل تطورها.	7
▪ المطلب الثاني: أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.	8
▪ المطلب الثالث: أهداف الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.	8
▪ المطلب الرابع: مراحل الوظيفة المالية. في المؤسسة الاقتصادية.	9
المبحث الثالث : ماهية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.	10
▪ المطلب الأول: نظرة تاريخية عن التحليل المالي.	10
▪ المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية .	11
▪ المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.	11

21	المطلب الرابع: أهداف التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.
14	المطلب الخامس: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي واستعمالاته ومراحله.
17	خلاصة الفصل الأول.
الفصل الثاني: التمويل في المؤسسة الاقتصادية	
19	مقدمة الفصل الثاني :
20	المبحث الأول: : التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
20	المطلب الأول: مفهوم التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
21	المطلب الثاني: خصائص التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
21	المطلب الثالث: وظائف التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
22	المطلب الرابع: أهمية التمويل والعوامل المحددة لأنواعه.
24	المبحث الثاني: صيغ التمويل في المؤسسة الاقتصادية
24	المطلب الأول: التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.
29	المطلب الثاني: صيغ التمويل في الإسلام.
34	المطلب الثالث: طرق التمويل الأخرى في الإقتصاد الإسلامي .
37	المطلب الرابع: تكلفة التمويل.
40	المبحث الثالث: سياسات ومعايير التمويل في المؤسسات الاقتصادية.
40	المطلب الأول: السياسات التمويلية المنتهجة في المؤسسات الاقتصادية.
41	المطلب الثاني: معايير المفاضلة بين مصادر التمويل.
43	المطلب الثالث: مكانة الإدارة المالية في المؤسسة.
44	المطلب الرابع: كيفية إتخاذ قرار التمويل.
45	خلاصة الفصل الثاني.
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية لواقع التمويل في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC وحدة فرجية	
47	تمهيد الفصل الثالث.

48	المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC
48	■ المطلب الأول: تعريف المؤسسة
50	■ المطلب الثاني : التعريف بالوحدة محل الدراسة- وحدة فرجية
56	■ المطلب الثالث : أهداف و خدمات وحدة SONARIC
57	المبحث الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة
57	■ المطلب الأول تعريف الوظيفة المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة
57	■ المطلب الثاني : أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة
58	■ المطلب الثالث : وظائف المدير المالي في المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة
59	المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC وحدة فرجية
59	■ المطلب الأول : تحليل الهيكل المالي في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة وحدة فرجية 2011
63	■ المطلب الثاني : تحليل الهيكل المالي في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة وحدة فرجية 2012
67	■ المطلب الثالث: جدول المقارنة بين مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة وحدة فرجية والنسب المالية لسنتي 2011-2012
69	خلاصة الفصل الثالث.
72 - 70	الخاتمة
76 - 73	قائمة المراجع
86 - 77	الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	عناوين الملاحق الواردة في المذكرة	الصفحة
1	ميزانية الاصول لسنتي 2012-2011	79
2	ميزانية الخصوم لسنتي 2012-2011	82
3	جدول حسابات النتائج لسنتي 2012-2011	85

المقدمة

الفصل الاول :

الاطار النظري للوظيفة المالية

في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول:

المؤسسة ظاهرة معقدة ومركبة، لذا نالت اهتماما متزايدا بمرور الزمن وكانت محور دراسات العديد من المفكرين نظرا لأنها تقوم بوظيفتين أساسيتين أولهما على مستوى الأفراد، حيث تتولى مهمة الإنتاج و الخدمات لاتساع الحاجات أما ثانيهما على مستوى المجتمع و يتمثل في خلق الثروة.

كما أنها تمثل في الوقت نفسه الأداة الرئيسية لأهداف التنمية و النمو في أي اقتصاد، فهي قبل كل شيء تعد خلية إنتاج يتم فيها تجمع و توليد بعض العناصر الاقتصادية و سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على :

- المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية و أهدافها.

- المبحث الثاني : الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- المبحث الثالث : ماهية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

لقد شغلت المؤسسات ميزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية (الشرقية، الغربية)، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها، أو أنشطتها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية والمادية فيما بينها وعناصر معنوية أخرى، ولهذا سوف نعرف في هذا المبحث مختلف تعاريف المؤسسة، أشكالها ومدى أهميتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية

تتعدد التعاريف التي أعطاهها علماء المالية والمفكرون الاقتصاديون للمؤسسة ونذكر أهمها فيما يلي:

التعريف 1 :

المؤسسة الاقتصادية هي اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج وتبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به¹.

التعريف 2 :

هي تنظيم إنتاجي معين الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم توالى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها تكاليف الإنتاج².

التعريف 3 :

إن الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق وهذه السلع والخدمات تتميز بأنها تجارية عكس بعض السلع والخدمات الغير تجارية للإدارة العمومية، فالمؤسسة تحتاج إلى بعض عوامل الإنتاج، العمل، المواد الأولية، السلع النصف تامة الطاقة، أجهزة الإنتاج..... إلخ كما تحتاج المؤسسة إلى معلومات كجهاز الإعلام الآلي ورخص الإنتاج وموارد مالية³.

التعريف 4 :

المؤسسة هي القوالب التي ينظم فيها الناس شؤونهم في علاقاتهم مع بعضهم البعض والمؤسسة جهاز عمل، وأجهزة العمل تشتمل على تركيبات ونظم وأدوات وتجهيز وتوزيع.... إلخ⁴.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.

إن الخصائص والمقومات التي نتكلم عنها هنا هي تلك التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية أينما كانت سواء في بلد متقدم صناعيا أو في طريق النمو غير أن المؤسسة العادية لها صفات ذاتية يمكن الاستعانة بها بالتعرف على مكانتها أي نقاط قوتها وضعفها وهذه الصفات أو الخصائص هي التي تمكنها من التطور أو الاندثار ومن أهم الخصائص نذكر ما يلي:

¹ - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999، ص14.

² - عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، سنة 2008، ص24.

³ - عبد الرزاق بن حبيب، إقتصاد وتسيير المؤسسة، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ص26.

⁴ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص24-25.

الخصائص :

- 1) الشخصية القانونية المستقلة ولها اسم تجاري خاص وكذا حساب مصرفي أو بنكي¹.
- 2) القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- 3) أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- 4) التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافها وتسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين.
- 5) ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الظروف أو عن طريق الإيرادات الكلية أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- 6) لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها لا يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- 7) المؤسسة وحدة إقتصادية أساسية في المجتمع الإقتصادي، فبالإضافة مهماتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- 8) يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرز وجودها أو تضاءلت كفاءتها.

المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الإقتصادية

تأخذ المؤسسة الإقتصادية أشكالاً عديدة ومختلفة لذلك تم تصنيف وفق عدة معايير لتسهيل دراستها ومن أهم المعايير:

1-المعيار القانوني.

2-معيار الحجم .

3-معيار النشاط الاقتصادي.

أولاً: حسب المعيار القانوني: تنقسم المؤسسات الإقتصادية تبعاً لهذا المعيار إلى²:

1- مؤسسات خاصة: تعود ملكيتها إلى فرد واحد (مؤسسة فردية) أو مجموعة من الأفراد (شركات خاصة) وبالتالي تنقسم

إلى نوعين هما:

أ- المؤسسات الفردية : إن الميزة الأساسية لهذه المؤسسات تتجلى في سهولة التأسيس والتنظيم، تعود ملكية رأس مالها إلى شخص معين، لذا فإن صاحبها يكون مسؤول عن نتائج نشاطها.

ب- مؤسسات الشركات: إن هذا النوع من المؤسسات تعود ملكية رأسمالها إلى شخصين أو أكثر يشتركون في رأس المال والتنظيم وتسيير نشاطات الشركة بالإضافة إلى تحمل الأضرار منذ وقوعها، هدفها الأساسي تحقيق الأرباح وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي³:

¹ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 25 -26.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 59-61.

³ - نبيل جواد مجد، إدارة وتنمية مؤسسات صغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص20.

(1) - شركة أشخاص : ويمكن اعتبار هذه الشركة بجميع لعدة مؤسسات أفراد وحسب القانون التجاري الجزائري تنقسم إلى شركة التضامن وشركة توصية وشركة محاصة.

- شركة ذات مسؤولية محدودة: وهي شركة تؤسس بين الشركاء بتقديمهم لحصص متساوية غير قابلة للتداول وتتميز بأن الشركاء فيها لا يتحملون الخسارة إلا بمقدار ما قدموه، ويكون فيها عدد الشركاء وقيمة حصصهم محددة.

- شركات المساهمة (الأموال) وهي شركة تؤسس بين شركاء بتقديمهم لحصص متساوية قابلة للتداول، وتتميز بأن المساهمين فيها لا يتحملون الخسارة إلا بمقدار ما قدموه من قيمة حصصهم والشريك يمكن له المساهمة في رأس المال سواء عند التأسيس أو عند الإكتتاب العام¹.

(2) - مؤسسات عمومية: هي مؤسسات تابعة للدولة سواء بالإنشاء أو بالتقييم هدفها إنعاش الإقتصاد وتحقيق منافع عامة مثل مؤسسة السكك الحديدية، مؤسسة صناعة الحديد والصلب، صناعة الأسلحة.

(3) - مؤسسات مختلطة: هي مؤسسات رأس مالها تابع ومملوك من طرفين الأول هي الدولة والثاني هو القطاع الخاص تديرها الدولة وتهدف إلى تحقيق المنفعة العامة وكذلك الربح.

ثانيا : حسب معيار الحجم: ويعتبر من أكثر المعايير شيوعا ويضم مجموعة من المؤشرات والتي على أساسها ترتب المؤسسات مثل رقم الأعمال عدد العمال، رأس المال المستثمر، حجم الأرباح..... إلخ فالتقسيم على أساس عدد العمال يصنف المؤسسات الاقتصادية إلى² :

1- المؤسسات الصغيرة: ملكيتها تعود لعائلة أو لشخص واحد وهو المسؤول على آدائها يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 10 عمال وغالبا ما ينشط هذا النوع من المؤسسات في المجال الحرفي كالتجارة والزراعة.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتشغل ما بين 10 إلى 500 عامل هذا النوع سائد أكثر في البلدان الرأسمالية كزنه يتميز بالإبتكار والإبداع في نشاطها الأساسي وما يدفع السلطات إلى تشجيعها.

3- المؤسسات الكبيرة: وتشغل يد عاملة كبيرة تفوق 500 عامل ملكيتها غالبا ما تعود إلى عدد كبير من الأشخاص ولهذا المؤسسات أشكال مختلفة منها.

4- المجمع: عبارة عن مجموعة من المؤسسات تربطها علاقة مالية وإقتصادية وهي تابعة للمؤسسة الأم ومثال ذلك في الجزائر مجمع الرياض، مجمع صيدال.... إلخ.

* إستراتيجية تخفيض التكاليف وذلك من خلال إقامة فروع في البلدان التي توفر يد عاملة رخيصة بالإضافة إلى المواد الأولية التي لا تكلفها الكثير في سبيل الحصول عليها.

* توسيع حصتها السوقية على المستوى العالمي من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في بلدان مختلفة وهو ما تجنّبها الحواجز الجمركية.

ثالثا : حسب معيار طبيعة النشاط الإقتصادي.

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعايير إقتصادية معينة أي تبعا للنشاط الإقتصادي الذي تمارسه وعليه نميز هذه الأنواع³:

1- المؤسسات الصناعية: وتنقسم هذه المؤسسات بدورها تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى ما يلي:

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

² - كامل بربر، إدارة الموارد البشرية، مكافأة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، طبعة أولى، سنة 1997، ص 30.

³ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

* مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الإستخراجية.

* مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة.

2- المؤسسات الفلاحية: وهي مؤسسات تهتم بالقطاع الزراعي وذلك بزيادة الإنتاجية للأرض وتم إصلاحها وتقوم بتوفير ثلاثة أنواع من الإنتاج :

الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي.

3- المؤسسات التجارية : وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسة الأروقة التجارية الجزائرية ومؤسسات سوق الفلاح... إلخ.

4- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الإجتماعي... إلخ.

5- المؤسسات الخدمائية: وهي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات معينة كمؤسسات النقل، البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية.

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية¹

إن إنشاء أي مؤسسة يكون من ورائه تحقيق جملة من الأهداف الخاصة والعامة، وتختلف أهداف كل مؤسسة عن الأخرى باختلاف أنواعها وتنقسم إلى :

(1) أهداف اقتصادية: وتكمن الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

أ- تحقيق الربح: ويعد من بين الأهداف الرئيسية التي تضمن إستمرارية المؤسسة وصمودها أمام المؤسسات المنافسة الأخرى.

ب- تحقيق متطلبات المجتمع: في نفس الوقت التي تحقق فيه المؤسسة الربح و الاستمرارية فإنها تقوم بتغطية متطلبات المجتمع في نفس الوقت سواء محليا أو دوليا.

ج- عقلنة الإنتاج: وهذا بالتخطيط الجيد للإنتاج والتوزيع وهذا بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج بهدف تحقيق الكفاءة عن طريق رفع الإنتاجية.

(2) - أهداف إجتماعية: ويمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا الهدف:

أ- ضمان مستوى مقبول من الأجور: بما أن هذا العامل هو العنصر الحيوي لذلك فإنه يتلقى أجرا نظيرا لجهده.

ب- تحسين مستوى معيشة العامل: تعمل المؤسسة على تغطية متطلبات الأفراد المتزايدة مواكبة في ذلك التطور السريع الذي تشهده المجتمعات.

(3) أهداف تكنولوجية: إضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة دورا هاما في الميدان التكنولوجي أهمها:

أ- البحث والتنمية: تقوم كل مؤسسة بتوفير وتخصيص ميزانية خاصة للإدارة الخاصة بعملية البحث والتطوير لوسائل طرق الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص ص 18 - 21 .

ب- المشاركة في البحث والتطوير التكنولوجي: بحيث تشارك المؤسسات بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات في البحث العلمي على وضع خطط تنمية عامة للدولة.

المبحث الثاني : الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تعد الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي في أي مؤسسة، إذ أنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق أو غيرها من وظائف المشروع دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الاتفاق المتنوعة.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية ومراحل تطورها

للوظيفة المالية مفاهيم متعددة كما أنها مرت بعدة مراحل لتطورها ونوجزها فيما يلي:

الفرع الأول : مفهوم الوظيفة المالية

- يمكن تعريفها على أنها الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى¹.

- ويمكن تعريفها أيضا: بأنها مجموعة المهام التي تهدف إلى البحث عن الأموال بالكمية والتكلفة والوقت المناسب والسهر على إنفاقها بأفضل الطرق لتحقيق أهداف المؤسسة².

كما تعرف على أنها دراسته علمية تخضع لمعايير تحليلية دقيقة تهتم بإدارة الأصول وتوجيه المصادر المالية المتاحة إلى مجالات الاستخدام الأفضل، ويركز على عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

الفرع الثاني : مراحل تطور الوظيفة المالية

مرت الوظيفة المالية كغيرها من وظائف المؤسسة الأخرى، بمراحل تطور متتالية إلى أن وصلت إلى وضعها الحالي، ويمكن تلخيص هذا المراحل في مرحلتين أساسيتين اعتبارا من بداية هذا القرن :

- المرحلة الأولى: اهتم المليون خلال هذه المرحلة التي امتدت من سنة 1900 إلى 1950 بصفة خاصة بالبحث عن مصادر التمويل (الأموال) وتوفيرها بالأحجام اللازمة للمؤسسة بالإضافة إلى اهتمامهم بالعوامل القانونية للقضايا المالية للمؤسسة، وعلى رأسها جملة من المواضيع مثل: تكوين المؤسسة لأسواق المالية التي كانت وفيها بصدد الشكل والتطور....

- المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي انطلقت من بداية الخمسينيات واستمرت إلى وقتنا الحالي والتي اتسمت بتحول اهتمام المالىين إلى مجالات استخدام الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة استخداما عقلانيا وبالسياسات والقرارات المالية التي لها تأثير على التوازن المالي ومردودية المؤسسة.

وقد زاد الاهتمام بهذه القضايا أكثر فأكثر خلال العشريتين الثلاثة الأخيرة التي تميزت بظهور وتفاقم مشاكل اقتصادية ومالية عديدة ومتنوعة، عاشتها ومازالت تعيشها معظم دول المعمورة وبدرجات متفاوتة التأثير والخطورة مثل :

¹ - مليكة زغب وميلود بوشنقى، التسيير المالي حسب البرنامج الرئيسي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 6.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 285.

ظاهرة التضخم المالي، ندرة الأموال وارتفاع تكاليف الحصول عليها واستعمالها ونظرا للتطور السريع الذي عرفته الوظيفة المالية ازدادت وتوسعت وظائف ومهام المدير (المسير) المالي، إلى أن أصبح هذا الأخير يتدخل ويساهم في قرارات ووظائف ومصالح المؤسسة الأخرى، وخاصة ما يتعلق بحجم الأموال المستخدمة من طرف المؤسسة الأخرى، وخاصة ما يتعلق بحجم الأموال المستخدمة من طرف المؤسسة التي ستوجه إليها وذلك في ضوء تكلفة الأموال ومدى توفر المصادر الأخرى البديلة لها¹.

المطلب الثاني : أهمية الوظيفة المالية

إن أهمية الوظيفة المالية ترتبط بحجم المؤسسة إلى حد كبير لأن المؤسسة الصغيرة تمارس هذه الوظيفة بصفة عامة من خلال الإدارة المحاسبية، وتزداد أهمية هذه الوظيفة مع نمو المؤسسة حيث إن النمو والانتعاش وتعدد الأهداف، وكبر الحجم، وكثرة العدد تزيد من أهمية هذه الوظيفة وتقوم المؤسسة بهذه الوظيفة من خلال المدير المالي الذي يقوم بتحديد مصادر الأموال وتوفيرها بأفضل الشروط الممكنة ثم تحديد الاستخدامات المثلى لهذه الأموال بأقصى كثافة ممكنة وذلك من خلال :

- تحليل البيانات المالية : يتم من خلال تحويل البيانات المالية إلى شكل أو لفظ بحيث يمكن استخدامها لمعرفة جوانب القوة والضعف للمركز المالي للمؤسسة وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب لذلك فإن أداء هذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى في المؤسسة.

- دراسة المشاريع الاستثمارية المقترحة: سواء بهدف توسيع الطاقة الإنتاجية أو شراء أوراق مالية².

- تحديد أنماط الأصول وأنواعها كما تظهر بقائمة المركز المالي: يقوم بتحديد الحجم الأمثل للاستثمار في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة ويحدد الأصول الثابتة التي ينبغي استخدامها ومتى تصبح الأصول الثابتة مستفاد منه ومتى يتم استبدالها أو تطويرها، وهذا ما يتطلب التعرف على العمليات الحالية أو المستقبلية للمؤسسة .

- تحديد طبيعة الخصوم كما تظهر بقائمة المركز المالي: يقوم بتحديد المزيج الملائم لتمويل قصير أو طويل الأجل، ويعتبر من أهم القرارات لما لها من أثر على الربحية والسيولة العامة كما يقوم بتخطيط السياسة لتوزيع الأرباح.

المطلب الثالث : أهداف الوظيفة المالية

يمكن تقسيم الأهداف التي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقها في المنشأة إلى هدفين أساسيين هما :

1- الأهداف العامة : وهي عامة لأن المؤسسة ككل ترمي إلى تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- هدف تعظيم الربح: وهو هدف قصير الأجل فالمؤسسة بإمكانها أن تزيد من أرباحها وذلك مثلاً بتخفيض مصاريف البحث والتطوير ولكن هذه الزيادة تبقى مؤقتة فانخفاض المصاريف سيؤثر على النوعية فتصبح السلع غير مطلوبة.

- هدف تعظيم الثروة : يتضمن هدف تعظيم الثروة أو ما يعبر عنه بتعظيم قيمة المنشأة وذلك عن طريق تحقيق عائد في شكل أرباح موزعة أو الزيادة في سعر السهم في السوق وهو طويل الأجل ويعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات الملاك.

¹ - عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، الجزء الأول (تحليل ربحية المقترحات والمشروعات الإستثمارية)، أكتوبر 1999، ص ص 1-2.

² - عبد الغفار الحنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل إتخاذ القرارات، المكتبة الإدارية، بيروت، 1990، ص3.

- 2- الأهداف الخاصة:** وهي خاصة بكافة طرق التسيير في الإدارة المالية نفسها وتتمثل في توفير الشروط الضرورية لبقاء المؤسسة واستمراريتها والتي تجد في مفهوم السيولة الملاء المالية لمردودية النمو والمحافظة على استقلالية المالية والتي تشكل أهم أهداف الوظيفة المالية ويمكن أن نذكر أهم الأهداف الخاصة بإيجاز فيما يلي:
- دراسة الحاجات المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة وذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية نشاطها.
 - اختيار أفضل طرق التمويل المثلة في مزيج بين مختلف المصادر.
 - في إطار دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة في مجال الإنتاج والتوزيع يتم بدراسة الإمكانيات التي تخص وسائل الإنتاج الضرورية بحيث تقترح عدة مشاريع ويتم المفاضلة بينها واختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية، اجتماعية، سياسية، بيئية¹.

المطلب الرابع: مراحل الوظيفة المالية

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من منشأة إلى أخرى وفقا لاعتبارات كبيرة منها الحجم، الطبيعة، النشاط والبيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع الخطوات موحدة ونموذجية لكل المنشأة لكن على الرغم من هذه الصعوبة فإن الخطوات التالية يمكن أن تكون منطقية إلى حد كبير²:

1- التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة: لعل من أكثر أسباب فشل المشروعات الاقتصادية شيوعا هو تخطيط المشروع على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشروع، وهذا لا يعتبر سببا في فشل المشروعات الاقتصادية فحسب بل يعتبر أيضا أحد أشكال التمويل الخاطئ للمشروعات التي يقوم بها المؤسسون ولهذا فإن على المنشأة أن تتعرض بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والفترة المستقبلية القريبة منها، والبعيدة، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولوياتها وأهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير.

2- تحديد حجم الأموال المطلوبة: بعد أن يتم التعرف على احتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة لأنه من الصعوبة بمكان تقدير كمية الأموال بشكل دقيق فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب، ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو من عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

3- تحديد شكل التمويل المرغوب: قد تلجأ المنشأة إلى الإعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة تناسق بين مدة التمويل وأسلوب التمويل. إلزامات معينة على المنشأة، وهذا حال القروض أيضا ولهذا تأتي ضرورة تناسق بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

¹ - مرقان فوزي وآخرون، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس lmd، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي لميلة، 2010-2011، ص 23-24.

² - بوشقة فيصل وآخرون، تحديد الهيكل التمويلي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس lmd، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي لميلة، سنة 2012، ص 13.

4- وضع برنامج للاحتياجات المالية: بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فإنه من الأحسن أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكي لا تتكبد المنشأة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلي طلبات التمويل المقدمة من قبل المنشأة.

5- وضع وتطوير الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات تشتق بها الأموال والعوائد المتوقعة منها بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وإن هذه الخطة تبين أيضا مقدار النفقات الداخلة والخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين عند منح أموالهم عندما يعلمون موعد استردادها.

6- تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها: إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقدم لهذا لا بد من العمل على تحديثها وفق متطلبات حديثة.

المبحث الثالث : ماهية التحليل

يختص التحليل المالي بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط بحيث يمكن استخلاصها لمعرفة جوانب القوة والضعف في المركز المالي للمشروع، وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب، سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التحليل المالي وأهميته وأهدافه

المطلب الأول: نظرة تاريخية عن التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ إستعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها إستنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست الوم أ لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع إقتصادي، وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمل أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات، نصب الإهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الإختبار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الإدخار العمومي.

- كما أن تزايد حجم العمليات وتحسين نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (فترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي أي دراسته الحالية المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات وإجراء مقارنة بين نتائجها والعمل على تطوير سير المؤسسة المالية، وهذا كله أدى إلى تعميم التحليل المالي في المؤسسات الذي بدوره أدى إلى تطور نشاطاتها وتحقيق قفزات جد هامة في الإنتاج والإنتاجية.

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل من أهم المواضيع المختلفة للمؤسسة بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسات.

تعريف 1 :

يتم من خلاله استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات¹.

تعريف 2 :

إن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضعية المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة بموضوع التحليل مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة، والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، كون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمؤسسة موضوع التحليل، وإدارتها، وقدرات هذه الإدارة، ومن هذا المنطلق فإن التحليل المالي قائم على المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة².

تعريف 3 :

التحليل المالي هو دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة، في الحاضر (المعطيات التاريخية المتاحة) وفي المستقبل (التنبؤ)، يتم التحليل المالي أساسا باستعمال البيانات المحاسبية وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج، والميزانية والملاحق، فالتحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة لهذه البيانات حسب الغاية من التحليل المزمع إجراؤه ومن أجل اشتقاق معلومات مجدية، تساهم في التعبير عن الوضعية المالية، والاقتصادية للمؤسسة³.

تعريف 4 :

يعرف التحليل المالي كذلك على أنه معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لإتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد⁴.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي في كونه أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات التي لها علاقة بالتحليل المالي لتحقيق الرقابة الجيدة على استخدام الموارد المالية المستخدمة في المؤسسة، وتتمثل أهمية التحليل المالي في⁵ :

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص3.

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة 1، مكتب الجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص233.

³ - betrice et francis grand. Guillot. Analyse.financiere ، les outils du diagnostic financier ، 8eme edition ، gualino ، editeur ، paris، 2007، p 11.

⁴ - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي في دراسة تقييم المشاريع، دار وائل للنشر، 2010، ص 54-55.

⁵ - وليد ماجي الحياي، الإحصائيات الحديثة في التحليل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص15.

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة وبغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

المطلب الرابع: أهداف التحليل المالي

الفرع الأول : أنواع التحليل المالي

1: من حيث الجهة القائمة بالتحليل: يقسم وفق هذه الجهة إلى :

* تحليل مالي داخلي: نعني به أن يقام من قبل شخص من داخل المؤسسة ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة وتقل فيه أخطاء التقدير خاصة وأن القائم به يتوفر على معلومات متنوعة تجعل تحليله أكثر نجاعة ودقة وتفصيلاً.

* تحليل مالي خارجي: وهو التحليل الذي يقوم به شخص من خارج المؤسسة، أو هيئة معينة تسعى إلى إعطاء نظرة حول الصحة المالية للمؤسسة بإظهار الإيجابيات والسلبيات، ثم إعطاء الحلول المناسبة. ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل لا يهتم إلا بجانب معين من جوانب الوضعية المالية للمؤسسة، ويلجأ المحلل المالي الخارجي إلى الطرق المتشابهة لتلك الطرق المستعملة من طرف المحلل المالي الداخلي، لكنه لا يملك نفس الكمية من المعلومات عن المؤسسة المراد تحليل وضعيتها المالية¹.

2: من حيث البعد الزمني للتحليل المالي

- للتحليل المالي بعد زمني يمثل الحاضر والماضي وبناء عليه يمكن ترتيب التحليل من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي.
- * التحليل المالي العمودي (الساكن) ينطوي أو ينحصر هذا النوع من التحليل على دراسته العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل في تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي تنتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا التحليل بالسكون لإنتفاء البعد الزمني عنه.
- التحليل المالي الأفقي (الديناميكي) ينطوي على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية بعين الاعتبار، وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقص على كل منهما مع مرور الزمن، ويتصف هذا النوع بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت مع مرور الزمن يعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة ويمكن إستعمال هذا الأسلوب من التحليل لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثيلاتها من الفترات السابقة، كما يمكن إستعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب، وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المتبعة فيها ويساعد هذا التحليل فيما يلي:

¹ - مليكة زغيب وميلود بوشنغير، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- 1- إكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن.
- 2- تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير في جذورها.
- 3- تقييم الوضع المستقبلي.
- 4- الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة¹.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

إن الهدف من وراء التحليل المالي هو معرفة وضع المؤسسة والإلتجاهات التي تتخذها مع تحديد قدرتها على خدمة دينها وقدرتها على الإقتراض.

زيادة على هذا الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقوم والحكم على مدى كفاءة الإدارة بالإضافة إلى هذا فإن للتحليل المالي هدف عام وأهداف خاصة يرجى دائماً تحقيقها من قبل المسيرين والقائمين عليها وتمثل فيما يلي:

* **الهدف العام :** يتمثل في تعظيم قيمة وثروت المؤسسة.

* **الأهداف الخاصة :** يتم تصنيفها ضمن ثلاث أهداف رئيسية متكاملة وهي:

أ- التحكم في المخاطر المالية: تعد مواجهة المخاطر المالية من بين أهم أهداف التحليل المالي وهي مخاطر متعددة من بينها:

- مخاطر متعلقة بالمشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية .
- مخاطر الإفلاس والعسر المالي.

ب- تحقيق التوازن المالي: ويقصد به توفير الإحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة ومن أحسن المصادر المالية البديلة وإستخدام هذه الأموال ضمن الهيكل المالي يحقق للمؤسسة توازناً مالياً جيداً، كما يضمن لها إمكانية شديدة الإلتزامات المتمثلة في ديونها بصفة عامة وديونها القصيرة الأجل بصفة خاصة، وذلك عند وصول تواريخ إستحقاقها وهذا ما يجنبها الوقوع في العسر المالي.

ج- تحسين المردودية: يقصد بالمردودية مدى قدرة المؤسسة من خلال نشاطها الإنتاجي والاستغلالي على تحقيق فوائض مالية تمكنها من تسديد خدمات الأموال الموضوعة تحت تصرف من مصادر خارجية وتحقيق أرباح صافية توزعها على الملاك أو تحتفظ بها داخل المؤسسة لإعادة استثمارها في إطار توسيع وتطوير نشاطها الإنتاجي والاستغلالي بحيث تقوم المؤسسة بتحسين مستوى المردودية عن طريق تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة وبالتالي المحافظة على مستوى أدائها المالي.

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 305-306.

المطلب الخامس: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي واستعمالاته و مراحل

الفرع الأول: الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي

أ- إدارة الشركة: إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة، وهذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد موقفها الإستراتيجي.

ب- المالكين والمساهمين : إن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية خاصة لدى شركات المساهمة الكبيرة فعن طريقه تستطيع الإدارة تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.

ج- المستثمرون والدائنون: إذ تتم الاستفادة من نتائج التحليل المالي من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإردية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين التحقق من قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها المالية (الدين الأصلي وفوائده).

د- هيئة الأوراق المالية: لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

هـ - الغرف التجارية والصناعية: للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الإقتصاد الوطني.

و- الأجهزة الضريبية: لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية.

ز- البنوك وغيرها من المؤسسات المالية: بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان¹.

الفرع الثاني : استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف المؤسسات موضوع التحليل وأتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة.

أ- التحليل الائتماني: يقوم به المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكن من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتحت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

ب- التحليل الإستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، وإسناد القرض ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها إضافة إلى الكفاءة الإستثمارية في مختلف المجالات.

ج- تحليل الإندماج والشراء: ينتج عن الإندماج والشراء تكوين وحدة إقتصادية نتيجة لانضمام وحدتين إقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما.

¹ - عدنان تايه التميمي، دار رشد فؤاد التميمي، التحليل والنخطيط المالي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص31.

وفي حالة رغبة شركة استيراد أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر القيمة الحالية للشركة محل إستيراد كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته¹.

د- تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات متتالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

هـ - التخطيط: تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.

وعملية التخطيط هي عبارة عن تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

الفرع الثالث: مراحل ونتائج التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم إختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل².

أولاً: مراحل التحليل المالي

تتمثل خطوات التحليل المالي فيما يلي³:

- تحديد غرض أو هدف التحليل المالي.
- جمع البيانات اللازمة أو المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء الدراسات والتحليل عليها.
- ترجمة الغرض أو الهدف من التحليل إلى مجموعة من الأسئلة والمعايير.
- تحديد نوع الأداة أو الأدوات التي يتم إستخدامها في التحليل.
- إختيار المعادلات النمطية لأدوات التحليل المختارة، ويمكن الحصول على المعادلات النمطية من المصادر التالية:
 - * المعادلات العامة التي تنشرها الصحف والمجلات العلمية على مستوى دولي.
 - * معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي والتي تنشرها الصناعة.
 - * المعدلات التي تضعها المؤسسة بنفسها من خلال تجاربها وخبراتها السابقة وتطويرها على ضوء التغيرات المتوقعة.
 - * تطبيق الأدوات المختارة وتقييم البيانات المستخرجة وتفسيرها بالمقارنة مع المعدلات النمطية وإشتقاق بعض المؤشرات منها.
- إستخدام المؤشرات التي تم إشتقاقها في تحديد نتائج التحليل ومن ثمة إقتراح التوصيات المناسبة.

- كتابة التقرير: حيث أن وظيفة المحلل هي وظيفة إستشارية وليست تنفيذية، فإنه يكون ضرورياً على المحلل المالي بعد إنتهائه من عمليات التحليل أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل موجهة للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة المختصة،

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 233-234.

² - مليكة زغب وميلود بوشنقى، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 34.

وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل للقيام بعملية التحليل، ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعما بالجدول والرسومات البيانية كلما أمكن ذلك.

ثانيا: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية ومعالجتها بإستعمال وسائل معينة نستخلص إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجية وداخلية¹.

نتائج التحليل الداخلي: يمكن للمحلل المالي الداخلي أن يصل إلى النتائج حسب الهدف من تحليله:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسة المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

نتائج التحليل الخارجي: تختلف هذه النتائج باختلاف المستعمل الخارجي والتي يمكن أن تكون أحد أو كل هذه العناصر

التالية:

- تقديم ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضعية المالية ومدى إستطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

¹ - مقران فوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

خلاصة الفصل الأول.

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة ماهية المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى تعريفها، ثم تناولنا مختلف تعاريفها، بعد ذلك تطرقنا لخصائص هذه المؤسسات، وأهم خاصية هي شخصية قانونية مستقلة، أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها، قدرة على البقاء، دون أن ننسى ذكر أهمية هذه المؤسسات في زيادة حجم الناتج المحلي وإحداث التوازن في جميع المجالات، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل، والـخ.

بعد عرض أهم النقاط التي تخص المؤسسة نستخلص أن المؤسسة تقوم بدور كبير وذلك باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، و أن قيام المؤسسة يعتمد على دعائم أساسية تتمثل في مجموعة من الوظائف التي يجب أن تقوم بهاو تتعلق بوظائف الاستغلال من تموين، إنتاج، و توزيع، وظيفة الموارد البشرية، الوظيفة المالية.

و بوجود هذه الوظائف و تكاملها مع بعضها تستطيع المؤسسة الوصول إلى إدارة موجوداتها المادية و البشرية و المالية بشكل يمكنها من تحقيق أهدافها المسطرة.

الفصل الثاني :

التمويل في المؤسسة

الاقتصادية

تمهيد الفصل الثاني:

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي يواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان ، و إن الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير ، و بقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا و يحسن استثماره بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبيرا.

و تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية ، فهي الشريان الحيوي و القلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار و تحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام .

فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعني إنفاق المال ، وكان الاستثمار بالمفهوم البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بغية الحصول على مردودية أو نتيجة ، فإن كل استثمار يعتبر تمويلا بالضرورة و لكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثمارا . فالتمويل في الاقتصاد الاسلامي بصيغه المتعدد منها المضاربة والمراجحة والمشاركة والاستصناع وغيرها سنتطرق لها خلال هذا الفصل وذلك من خلال :

- المبحث الأول : ماهية التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

- المبحث الثاني : صيغ التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

- المبحث الثالث : سياسات ومعايير التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: التمويل في المؤسسة الاقتصادية

سنستطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التمويل وخصائصه وظائفه وكما سنستطرق لأهمية التمويل والمحددات التي تتحكم في أنواعه :

المطلب الأول : مفهوم التمويل

تقديم بعض التعاريف

هناك من يعرفه على أنه الحصول على الأموال المختلفة فقط¹، وهو جزء من الإدارة المالية " كما يعرف التمويل كذلك على أنه النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها، ولهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على المنشآت الاقتصادية، إذ يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام وأنه باعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد²، وبعبارة أخرى يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية إستخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية³.

كما يعرف التمويل على أنه: عبارة عن بامتدادات المؤسسة الإنتاجية بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها، وهو يعبر عن الطرق التي تحصل بها الشركات والمؤسسات على ما تحتاج إليه من أموال لقياسها أو لإزدهار نشاطها⁴.

كما يعرفه أيضا على أنه: مجموعة الممارسات التي من شأنها الحصول على الأموال اللازمة من مصادر مختلفة ومناسبة والاستفادة من هذه الأصول بحيث تتحقق من جراء ذلك درجة عالية من الكفاءة في إستخدام هذه الأموال⁵.

¹ - رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، أتراك للطباعة والنشر، 2008، ص 95.

² - أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص 24-25.

³ - بوالحبة عبد الحكيم، الوجيز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة 1997، ص 27.

⁴ - جبار محفوظ، وآخرون، استراتيجية الأوساط كنموذج تمويلي معاصر، على موقع الانترنت: <http://WWW.ANNABAA.COM>

⁵ - بوشغة فيصل، مرجع سبق ذكره ص 25.

المطلب الثاني: خصائص التمويل

يتميز التمويل بعدد من الخصائص ذكر أهمها فيما يلي¹:

جانب الأصول: يعبر عن مجموع الأموال المستثمرة في المؤسسات ويبرز قدرة الشركة على تكوين الأموال، وهو بمثابة الضمان الأساسي المعبر عن المقابل النقدي للوفاء بحقوق دائني المؤسسة عند تصفيتها.

جانب الخصوم: بنوعها الطويل والقصير الأجل وهي القيم النقدية واجبة السداد في مواعيد محددة وبمعدل فائدة يمثل تكلفة الحصول على هذه الأموال، لأنها مستحقات واجبة الدفع.

تتأثر فعالية هيكل التمويل بمدى مساهمة مصادر التمويل الذاتية في تلبية الاحتياجات المالية للشركة كالاتي:

الإعتماد المتزايد على التمويل غير الذاتي يؤدي إلى اختلال هيكل التمويل، مع أنه يساعد على تحقيق مستوى مقبول من الربحية لذلك يجب تحقيق عائد على الأموال المستثمرة في أصول أكبر من الفوائد المدفوعة.

الإعتماد على مصادر التمويل غير الذاتية لا يساعد على مستوى مرتفع من الربحية مع أنه يضمن الأمان المالي للمؤسسة.

الإستفادة من مزايا الدفع المالي.

المطلب الثالث: وظائف التمويل

يمتد إجمال وظائف التمويل في الوظائف التالية²:

أولاً: التخطيط المالي: يمثل التخطيط المالي الجانب المالي للتخطيط الإقتصادي من حيث جوهره والذي يعد أسلوباً جيداً لتوزيع المواد وإستغلالها بشكل أمثل لتحقيق أهداف المؤسسة.

من زاوية أخرى يعتبر نشاط تنظيمي للمجال المالي فهو يسعى لإختيار أهداف وتحقيقها بإستخدام أفضل الوسائل المتاحة كما يتضمن دراسة الموارد المالية للمؤسسة ونفقاتها، كما يمتد لدراسة الإدخار بإعتباره إحدى مصادر التمويل والإستثمار، كما يتضمن أيضاً تقدير الإحتياجات من الأموال ومجالات إستخدامها.

لدى فمن الضروري معرفة أن تقدير إحتياجات المؤسسة من الأموال يتم في ضوء تنفيذ خططها المستقبلية لأن الخطط تترجم في موازنة تخطيطية توضح إحتياجات تنفيذ الخطط من الأموال وتوضح الموازنة التخطيطية "الموازنة التقديرية" مجالات إستخدام الأموال المطلوبة من أجل تنفيذ الخطط والوصول إلى الأهداف ويتضمن التخطيط المالي أيضاً تخطيط الحصول على الأموال وتوفيرها.

¹ - جبار محفوظ وآخرون، مرجع سابق ذكره.

² - بن مدور أسامة وآخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس (lmd) تخصص مالية، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011، ص ص 25-26.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

وفي هذا الصدد تأتي أهمية تحديد المصادر التي يمكن اللجوء إليها من أجل تمويل وتغطية إحتياجات المؤسسة من الأموال والتي تم تقدير الحاجة إليها بشكل مسبق.

ثانيا: الرقابة المالية: يجب عدم النظر إلى الرقابة المالية كوظيفة محدودة وإنما يجب أن ننظر إليها كنشاط متشعب للغاية متكامل وتندمج فيه وظائف الإدارة ووظائف المحاسبة للتأكد من أن ما يجب عمله قد تم تنفيذه فعلا وتبيان مواطن القصور ومواطن الخطوات المصححة المناسبة ولا شك أن أفضل وسيلة نحو بناء إطار متكامل للرقابة المالية وهي وضع وصياغة مجموعة من الأسس العلمية تساهم في توضيح مفهوم الرقابة المالية وتبين العناصر الأساسية التي تتكون منها ووظائفها الرئيسية والأساليب التي تستخدم في تحقيق الرقابة المالية الفعالة.

ثالثا: الحصول على الأموال: إن التخطيط المالي يلبي النفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال الفترة التي تشملها الخطة ويبين مقدار الأموال التي تحتاجها منشآت ومواعيد حاجة هذه الأموال، ولتغطية هذه الحاجة فإن المدير المالي يلجأ إلى مصادر خارجية للحصول على هذه الأموال، ولتغطية هذه الحاجة فإن المدير المالي يلجأ إلى مصادر خارجية للحصول على هذه الأموال، وعليه البحث على الأموال المناسبة والتي تكون بشروط سهلة وتكلفة قليلة.

رابعا: استثمار الأموال: بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطة المالية والحصول على الأموال من مصادرها، عليه أن يتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بحكمة وتستخدم إستخداما إقتصاديا داخل المنشأة كما أن عليه أن يتأكد من أن هذا الإستخدام يؤدي إلى الحصول على عائد أكبر للمنشآت، وذلك من خلال إستثمار الأموال في الأصول المختلفة.

المطلب الرابع: أهمية التمويل والعوامل المحددة لأنواعه

الفرع الأول: أهمية التمويل

مهما تنوعت المشروعات التي تقوم بها المؤسسة فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها حيث يعتبر التمويل بمثابة القلب النابض للمشروع¹، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسته المؤسسية الإقتصادية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشروعات وتطويرها ويعد التمويل ضرورة تحقق التنمية الإقتصادية وترقية التجارة من خلال توفير الموارد الأولية للمشاريع الإستثمارية التي تطلب الإدارة الفعالة تنفيذها قصد تحقيق الحد الأقصى من الربحية إذ تبرز أهميته في كونه يؤمن ويسهل إنتقال الفوائض النقدية والشرائية من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض التي لها عجز مالي وهي التي يزيد إنفاقها على السلع والخدمات عن دخلها، في حين أن الوحدات ذات الفائض هي التي من زاد دخلها عن إنفاقها للسلع والخدمات وكذلك تبرز أهميته في :

¹ - سيد محمد وآخرون: القروض الموجهة للإستثمار بين تنمية المشاريع ومخاطر الضمانات، مذكرة ليسانس، المركز الجامعي بالمدينة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007-2008، ص43.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- هدف تمويل الإستثمارات من تحفيز النمو الإقتصادي من خلال الفعالية من إعداد الإستراتيجية وكفاءة إتخاذ القرارات وحسن تنفيذ سياسته.
- إن توفير رؤوس الأموال والسيولة النقدية يحقر أكثر على الإستثمار هذا ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة والقضاء على إكتناز الأموال.
- تحلي المشاريع الإستثمارية إلى التنمية الإقتصادية ومن ثم رفع المستوى المعيشي للأشخاص والرفاهية الإقتصادية.
- التمويل هو إرادة لتحويل المدخرات إلى توظيف إستثماري يستلزم إلتقاء العرض والطلب على رؤوس الأموال حيث يتم ذلك على مستوى السوق التمويلية التي تجمع بين النقدية المتعلقة بالمعاملات القصيرة الأجل والسوق المالية المرتبطة بالعمليات طويلة الأجل.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل

تعتبر سياسة التمويل أحد أهم أنواع السياسات المالية، وتكون هذه السياسة محكومة برغبات أصحاب المشروع أو مجلس إدارة الشركة¹، ومصلحتها للشركة، وبالتالي فإن قرار التمويل يكون مصلحة نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل وسياسة التمويل تهتم بكيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، كما تهتم بأنواع الأموال والضمانات الممكن تقديمها للحصول عليها والإلتزامات الممكن قبولها مقابل الحصول على الأموال كما يتضمن مسائل تتعلق بتوزيع الأرباح وإحتجازها و الإنتظام أو عدم الإنتظام في التوزيع والإحتجاز لدى فقرار التمويل يتحدد إنطلاقاً من عدة عوامل نذكر بعضها مثل المخاطرة، توفر الأموال المرغوبة فيها في الأسواق، بالإضافة إلى عوامل أخرى، الملائمة والمرونة.

1- المخاطرة: المقصود بالمخاطرة الخطر أو الضرر الذي قد يلحق بالمؤسسة نتيجة عدم الوفاء بالإلتزاماتها، خاصة إذا كانت الأموال المعتمدة في الإنتاج وتوفير السيولة مقترضة من مصادر خارجية، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى وقوع المؤسسة في مشاكل مصيرية يجب الإسراع في الخروج منها.

2- توفير الأموال المرغوب فيها في الأسواق: يعتبر هذا العامل محدد لقرار التمويل، بإعتبار أصحاب المشروع يرغبون في الحصول على الأموال من مصادر معينة كأموال الإقتراض قصيرة الأجل من المصارف، ونظراً لضخامة المبلغ المطلوب فإن المصرف لا توجد لديه الأموال الكافية لتغطية القرض المطلوب لسبب أو لآخر. بالإضافة إلى أن المال المرغوب فيه يمكن أن يكون بزيادة حصص المالكين بشرائهم لأسهم جديدة، إلا أن المالكين يعزفون عن شراء هذه الأسهم، وبالتالي تكون الشركة مضطرة للجوء إلى مصدر خاطئ ويكون ذلك خارج عن نطاق إرادتها وخاضع لحركات الإقتصاد والسوق المالي.

3- الملائمة: المقصود بهذا العامل التوافق والتلائم بين أنواع المال حسب أجلها وإستخدامات هذه الأموال لذلك يجب أن تستخدم الأموال القصيرة الأجل، لتمويل الإحتياجات الموسمية، والأموال طويلة الأجل لتمويل الإحتياجات طويلة الأجل مثل شراء الأصول الثابتة.

¹ - بن مدور أوسامة وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

4- المرونة: هي إستطاعة المنشأة الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال بحيث تحصل على الأموال بالكميات المناسبة من المصادر المناسب وفي الوقت المناسب، وتسعى إلى التخلص من الأموال الفائضة في الوقت المناسب فالمنشأة تفضل الأموال التي تتيح لها حرية أكبر في إرجاع الأموال إلى أصحابها عند عدم الحاجة إليها، وهذا أمر ممكن في حالة أموال الإقتراض.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في المؤسسة الاقتصادية

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي يواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان ، و إن الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير، ونتطرق في هذا المبحث إلى صيغ التمويل في المؤسسة.

المطلب الأول: التمويل الداخلي و التمويل الخارجي

الفرع الأول: تعريف التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا هاما في تنمية المنظمة و تطويرها من حيث أنه يضمن زيادة الأصول الاقتصادية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على الموارد المالية لإقتنائها، و لتحديد مفهوم التمويل الذاتي، يمكن غطاء التصورات التالية:

-يعرفها أحمد بوراس على أنها: >>الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمنظمة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية و هو يمكن المنظمة من تغطية الاحتياجات المالية، اللازمة لسداد الديون، و تنفيذ الاستثمارات و زيادة رأس مال العمال<<¹.

أولا: أهمية التمويل الذاتي²

بحفظ للإدارة المالية للمشروع رقابتها و اشرافها على الأعمال، يوفر للمشروع الكثير من الجهد و المال الذي يبدل في سبيل الحصول على الأموال الخارجية مثل عمولة البنك و مصاريف الحملة الاعلامية و غيرها من المصاريف الأخرى.

لإن الاحتفاظ بجزء من الأرباح داخل المنظمة نتيجة الرغبة في الحصول على مصادر التمويل الخارجي يحقق للمنظمة النمو و التقدم و الإدارة الناجحة إلى التحمل بصفة دائمة على زيادة حجم أعمالها و أرباحها للحفاظ على مركزها التنافسي.

¹ -أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره ، ص51.

² آسيا بلميلي و آخرون، البنوك التجارية و دورها في تمويل الاستثمارات بدراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية. مذكرة تخرج ليسانس، جامعة قسنطينة، الجزائر 2009، ص70.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

على الرغم من النزاي التي يحققها التمويل الذاتي للمنظمة إلا أنه يحتاج في كثير من الأحيان إلى أموال اضافية في حالة عجز التمويل الداخلي على تحقيق الأهداف المسطرة. فإن اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي يبقى ضروري في أغلب الأحيان فيتم اللجوء إلى الاقتراض الذي يتيح للمنظمة مرونة في سد حاجاتها من خلال توفير السيولة اللازمة.

ثانيا: مكونات التمويل الذاتي

الأرباح المحتجزة: إن تحقيق الربح هو أحد الأهداف الأساسية و الضرورية لأي مؤسسة و هذا الربح تقوم المنظمة بتجزئته إلى عدة أقيام فمنه يذهب إلى المساهمين ليوزع عليهم و منه ما تحتفظ به و يسمى بالأرباح المحتجزة أو المحجوزة¹

و الأرباح المحجوزة هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع و الذي حققته المنظمة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة.

1) الاهتلاكات:

يعرف منير إبراهيم هندي على أنه مصروف لا يستخدم أموال الحاضر و إن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيرادات و احتجازه لفترة إلى أن يحين وقت احلال الأصول التي خصم كاسبها أقساط الاهتلاك²

كما يعرف إبراهيم هو التعبير الحايي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمارات التي تنفذ نتيجة لمرور الزمن و تسمح باعادة تكوين الأصول المستقرة.

2) المؤونات³

• تعريف المؤونات: يعرف بن فليس المؤونات على أنها أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر و الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، فحسب المخطط المحابي الوطن فإن المؤونات توجد لمواجهة حدوث حدث أو خطر محتمل بأنشطة المنظمة، كما نصت المادة 718 من القانون التجاري الجزائري على أنه: >> حتى في غيابة أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالاقتلاكات و المؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع <<، و تطبيقا لميدان الحيطه و الحذر، تقوم المؤسسة بتكوين مخصصات تتمثل في قيمة المخزون و من بين الحالات التي تقوم فيها المنظمة بتكوين المؤونات و المخصصات.

- توجد عدة أنواع من المؤونات، من بينها

- مؤونة الأعياد و الخسائر: يظهر النوع في آخر دورة استغلال و تخصص المؤسسة هذه المؤونة لمواجهة حوادث متوقعة أو محتملة الوقوع خلال السنة.

- مؤونة الأعياد الموزعة على عدة سنوات: و هي التكاليف أو المصاريف التي لا يمكن تحملها في دورة واحدة و هذا نظرا لطبيعتها و المبالغ المطلوبة لتنفيذها مثل ترميم أشغال الاصلاحات الكبرى.

مؤونة التقاعد الاجبارية للأشخاص المشغولين: تحدد المنظمات المساهمة التي توفر للمساهمين حق التقاعد الاجباري على المنظمة بينما لا يظهر هذا الحساب إلا في حالة المنظمات التي توفر التقاعد لعمالها بواسطة الهيئات المختصة.

¹ سمير عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، 1997. ص 55.

² منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف الجزء الثاني الاسكندرية، مصر 1998 ص 82.

³ أحمد بن فليس، المحاسبة المعمقة و أعمال نهاية السنة المالية. مطبوعات جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2000. ص 10.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- مؤونة تدني عناصر الأصول

مؤونة تدني قيمة المخزون: و تكون في حالة كون القيمة السوقية للمخزون بتاريخ الجرد أقل من تكلفة شراءه أو انتاجه حيث تكون مؤونة قيمة الفرق بين القيمة السوقية و تكلفة الشراء و الإنتاج.

مؤونة تدني قيمة العملاء: حيث تكون المؤونة الخاصة لمواجهة العملاء المشكوك في تحصيل ديونهم. و بصفة عامة تعتبر هذه المؤونات ليست مصدر تمويل دائم مثل رأس المال الاجتماعي لأنها لا يمكن أن تكون في حالة التنبؤ ببعض التكاليف و الخسائر غير المتوقعة و مادام أنها تخفض من النتيجة فهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة الضرائب و لكن في حالة الخسارة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجي

أولاً: مصادر التمويل القصير الأجل (أقل من سنة)

لقد شهد التمويل قصير الأجل عدة تعاريف مختلفة ومتعددة، فهناك من يقصد تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية للمؤسسة.¹

يرى التمويل قصير الأجل مجموعة القروض التي تستخدمها المنشأة أو المؤسسة من أجل تمويل إحتياجاتها المؤقتة في الأصول المتداولة.

*أنواع التمويل قصير الأجل: يتكون التمويل قصير الأجل من:

* الإئتمان التجاري: وهو ذلك الإئتمان الناشئ عن العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة والمتمثل في الفترة الفاصلة بين تاريخ شراء البضاعة أو المواد الأولية وبين تاريخ تسديد قيمة هذه المشتريات حيث يتسنى للمؤسسة خلال هذه الفترة من الاستفادة من تلك الأموال التي إحتفظت بها خاصة إذا لم يترتب عن ذلك تكلفة.

الإئتمان المصرفي: يقصد به تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك (أقل من سنة).²

أو هو تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنظمة (المؤسسة) من البنوك.

ويأتي هذا النوع من الإئتمان في المرتبة الثانية بعد الإئتمان التجاري وذلك من حيث درجة إعتداد المنشأة عليه كمصدر قصير الأجل.³

¹ - أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص03-04.

² منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص08.

³ رياض محمد النحات و آخرون، الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية المنصورة مصدر 2000 ص164.

ثانيا: التمويل بالمصادر المتوسطة الأجل

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الإقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة إستحقاقها تتراوح بين 2 و 5 سنوات وفي مراجع أخرى 7 سنوات.¹

ويمكن تقسيم التمويل المتوسط الأجل إلى:

1- قروض مصرفية متوسطة الأجل:

حيث أنها تستخدم لتمويل الإحتياجات الدائمة من الأموال أي الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، فقد أصبحت البنوك التجارية تلعب دورا كبيرا في التمويل المتوسط الأجل بعد ما كانت تقتصد على التمويل قصير الأجل وعادة يستخدم في:

- فتح وحدات إنتاجية جديدة.

- إدخال تكنولوجيا جديدة.

- تمويل عمليات شراء المعدات والتجهيزات أو إعادة تجهيدها.

ومن أهم ما يميز هذا النوع من القروض:

- مدة هذا القرض تتراوح بين السنة إلى 7 سنوات.

- هذا القرض يتم بموجب عقود رسمية يحدد فيها معدل فائدة قيمة القرض والضمانات وطريقة التسديد ومدة القرض.

2- مشاركة الأجزاء في نتائج التوسع

تقوم بعض المؤسسات في بعض الأحيان بإدخال مستخدميها كشركاء لتمويل الإستثمارات التوسيعية داخل المؤسسة، وهذا إذا كان عدد المستخدمين يفوق مائة عامل، حيث تقوم المؤسسة بإقطاع مخصصات من أرباح المستخدمين ويكون هذا التخصيص سنوي، وتحجز مشاركة الأجزاء لمدة 5 سنوات في المؤسسة بمعدل فائدة ثابت يحدد في إتفاقيات المشاركة كما يمكن وضع رأس المال العامل المكون من مساهمة الأجزاء في صناديق الأجور التي تستخدم كرأس مال مشترك لتوظيف في تمويل إحتياجات المؤسسة.

ثالثا: التمويل الطويل الأجل

غالبا ما يحدث وأن تكون المؤسسة في حاجة إلى أموال من أجل توسيع نشاطها أو إقامة إستثمارات جديدة، هذه الإستخدامات غالبا ما تكون في حاجة إلى أموال كثيرة ولمدة طويلة نسبيا، وبالتالي فمصادرها الذاتية عادة ما تكون غير كافية لتلبية متطلباتها الإستثمارية وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية ومن ثم التمويل طويل الأجل.

¹ أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 07.

1) الأسهم كمصدر للتمويل:

أ/ الأسهم العادية: يعرف السهم العادي على أنه وثيقة ذات قيمة إسمية واحدة تطرح للإكتتاب العام، قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة.¹

– الأسهم العادية: وهي عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل (أبدية طالما الشركة مستمرة)، تمثل مستند ملكية، له قيمة إسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، كذلك قيمة تصفوية.

2) السندات كمصدر للتمويل

السند هو عبارة صك تصدره المؤسسة، وهو يمثل بذلك عقد أو إتفاق بين المؤسسة (المقترض)، وبمقتضى هذا الإتفاق يقرض الثاني سلفاً معيناً للطرف الأول الذي يتعهد برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة فهو بذلك عبارة عن وثيقة تثبت الإقتراض لقاء فوائد تدفع سنوياً.²

– هو عبارة عن إتفاق مكتوب ومؤشر يختم الطرف الذي صورته أو أنشأه وفيه يتعهد بدفع فائدة دورية ودفع المبلغ المتفق عليه في تاريخ مستقبلي محدد أو مقرر.

رابعاً: التمويل بالاستئجار « الإئتمان الإيجاري »³

1) مفهوم الإئتمان الإيجاري: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً لذلك بوضع آلات ومعدات أو أي أصول أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

2) خصائص الإئتمان الإيجاري⁴

يمكن من خلال تعريف الإئتمان الإيجاري إستنتاج خصائص الإئتمان الأساسية:

– إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل، والتي تسمى المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بتسديد المبلغ الكلي للإستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط حيث تتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافاً إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة، ومصاريف الإستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.

¹ حسين علي خريوش، و آخرون، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع 1999 ص 146 .

² سمير محمد عبد العزيز، تمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، دار النهضة، بيروت، 1985 ص 113.

³ علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2008 ص 277-278 .

⁴ عاطف الوجهاني و آخرون، الوظيفة المالية ومصادر تمويل الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة منتوري قسنطينة، ص 50.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- إن ملكية الأصل أو الإستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق الإستعمال فقط، وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة إدارية واقتصادية.

- في نهاية فترة العقد للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات، إما أن تطلب عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا، وتستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق إستعمال هذا الأصل دون أن تكتسب ملكيته، وإما أنها تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد، وفي هذه الحالة تنتقل الملكية القانونية للأصل إلى المؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الإستعمال، وإما هذا هو الخيار الأخير، أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل، وتنتهي بذلك العلاقة القائمة بينها وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

- تقييم عملية الإئتمان الإيجاري علاقة بين ثلاث أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة، والمؤسسة الموردة لهذا الأصل، وفي هذه العلاقة تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة ودفع ثمنه بالكامل، ثم تقوم بتقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار طبعاً.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في الإسلام

أولاً: التمويل بالمشاركة

إن التمويل بالمشاركة يعد من أفضل الأساليب التمويلية التي طرحتها المصارف الإسلامية كبديل، و لذا يجب الاجتهاد للتوسع فيه بقدر ما تسمح به الموارد كما أن المشاركة أحد أساليب التمويل المصرفي حيث يتطلب مشاركة العميل بنسبة في رأس المال إلى جانب عمله و خبرته و يقوم المصرف بتمويل النسبة الباقية على أساس المشاركة في الناتج المحتمل، و يشترط في هذه الصيغة تحديد عائد عمل المشارك بعمله كنسبة محددة من ربح غير معروف و يتم توزيع الأرباح في حالة تحقيقها بين العمل و رأس المال على أساس:¹

1. أن حصة الشريك كعائد عمل تمثل نسبة من صافي الربح المحقق.

2. أن يوزع الباقي بين المصرف و الشريك بنسبة ما ساهم به كل منهما في رأس المال.

في حين يتم توزيع الخسارة في حال تحقيقها بين المصرف و الشريك على أساس النسبة المساهم بها كل منهما و لا عائد لعمل الشريك. و تأخذ المشاركة طرقتين تمثل فيما يلي:

أ- المشاركة الثابتة: حيث تسمى أيضا المشاركة الدائمة أو المشاركة في رأس المال المشروع، و فيها يشارك المصرف شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس المال مشروع معين لا يقل على 15 % من رأس مال المشروع مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في

¹ - بن منصور عبد الله و مرابط سليمان: الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-سطين 25 - 28 ماي 2003، ص 9.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

ملكية هذا المشروع، و حسب هذه الصيغة تبقى لكل طرف من الأطراف حصته ثابتة في المشروع إلى حين انتهاء المشروع أو المدة التي حددت في الاتفاق و لذلك يمكن تقسيم المشاركة الثابتة إلى قسمين هما:

أ.1. المشاركة الثابتة المستمرة: وهي التي ترتبط بالمشروع الممول نفسه، حيث تظل مشاركة المصرف قائمة ما دام المشروع موجود.

أ.2. المشاركة الثابتة المنتهية: و التي يترتب عليها عدة حقوق من جراء الملكية الثابتة في ملكية المشروع، إلا أن الاتفاق بين المصرف و الشركاء يتضمن أجلا محدودا لإنهاء العلاقة بينهما.

ب. المشاركة على أساس الصفقة المعنية: يشكل هذا النوع من التمويل ميدانا واسعا لاستثمار و توظيف أموال المصرف توظيفا قصير الأجل و ذلك متعلق باختيار المشاركين من مختلف فئات القطاع التجاري، فيدخل المصرف في هذا النوع شريكا في العمليات التجارية و الاستثمارية، حيث يناسب هذا النوع معظم المجالات التي يمكن العمل فيها، حيث يمكن للمصرف أن يشارك بإعطاء كامل رأس مال الصفقة المطلوبة أو نصفه أو ثلثه حسب قدرة المستثمر و ثقة المصرف في العميل و كذا مقدار الموارد المالية المتاحة.

كما أن المشاركة بتمويل الصفقة المعنية مشاركة موقوتة بقيد زمني أو مقدرة بفترة تصريف الصفقة و هذا ما يجعله تمويلا قصير الأجل.

ج. المشاركة المتناقصة و المنتهية بالتملك: في هذا النوع من المشاركة يتيح فيه المصرف لشريكه المستثمر أن يحل محله في ملكية المشروع، و هذه الميزة يتيحها هذا النوع من الشراكة إلى الكثير من طالبي التمويل ممن لا يرغبون في استمرار مشاركة المصرف لهم حيث يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع دفعة واحدة أو على دفعات تقتضيه الشروط المتفق عليها و طبيعة العملية. كما أن هذا النوع من التمويل قد ينقلب إلى مضاربة في الحالة التي لا يساهم فيها الشريك في رأس المال، بحيث يقدم المصرف كل التمويل اللازم فلا تنطبق حينئذ المشاركة المنتهية بالتملك على العملية.

و لفظة المشاركة المنتهية بالتملك تشير إلى تبني وجهة نظر طالب التمويل أو الشريك لأنه سيمتلك كامل العملية الاستثمارية بعد أن يتمكن من رد التمويل إلى المصرف، حيث أن هناك عدة صور للمشاركة المتناقصة تكون على أساس الصيغ التالية:

● الصيغة الأولى: و هي أن يتفق المصرف مع الشريك على تحديد حصة كل منهما في رأس مال المشاركة و شرطها على أن يكون حلول هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة، بحيث يكون للشريك أو المصرف الحق في بيع حصصه للطرف الآخر أو لغيره.

● الصيغة الثانية: أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذو دخل متوقع و ذلك على أساس حصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلا مع حقه في الحصول على جزء من الإيراد ليكون ذلك الجزء مخصص لتسديد ما قدمه المصرف من تمويل.

- الصيغة الثالثة: أن يحدد نصيب كل متعامل أو شريك في شكل حصص أو أسهم يكون لكل منها قيمة معينة و يمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع بحيث يحصل كل شريك على نصيبه من الإيراد المحقق فعلا و للشريك إذا ما شاء أن يقتني هذه الأسهم المملوكة للمصرف عددا معينا كل سنة، بحيث تكون الأسهم الموجودة في حيازة المصرف متناقصة إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة.
- د. المساهمة المتناقصة (المنتهية بالتمليك): تمثل استمرارية المشاركة بين المصرف و العميل لمدة أطول منه في حالة المشاركة المتناقصة التي تدل على أن المصرف سيخرج بعد مدة معينة بشكل تدريجي و على ذلك تمثل المساهمة المتناقصة صيغة بديلة عن التمويل بالقروض المتوسطة و الطويلة الأجل في المصارف الربوية.

ثانيا: التمويل بالمضاربة

1: تعريف المضاربة

المضاربة (mudharabah/profit-loss sharing) مشتقة من الضرب في الأرض إذا سار فيها الشخص، وذلك لأن المضارب يسير في الأرض طلبا للرزق أو البيع، قال تعالى: « وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله »¹

والمضاربة عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين إثنين، أحدهما بماله (أي رب المال)، والآخر بجهد و خبرته و براعته (أي المضارب)، وفيها الغنم والغرم للإثنين معا. فالمكسب أو الربح، يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، ولكن المضارب يشارك فيها الربح فقط، وعند الخسارة يتحمل رب المال (أو المصرف) الخسارة المالية، وفي حين يتحمل المضارب (أو عميل المصرف) خسارة جهده وعمله شرط ألا يكون قد قصر أو خالف ما يشترطه عليه رب المال، وإذا ثبت العكس فإنه يكون ملزما بضمان الخسارة أي ردها.

و " المضاربة " تسمية أهل العراق بمعنى السعي في طلب الرزق، أما عند أهل الحجاز فتسمى " مقارضة " وهي مأخوذة من القرض وهو القطع، لأن رب المال يقطع للمضارب قطعة من ماله يتصرف فيها، كما يقطع من أرباح شريكه (رب المال).

وتعتبر صيغة التمويل بالمضاربة من الأدوات الفعالة في إستخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية من خلال تقديم التمويل اللازم لكل راغب في العمل صاحب الخبرة والمهارات النادرة والقادر على تنفيذ أحد المشروعات الاقتصادية المجدية، ولكن تنقصه الاموال الكافية لوضع أفكاره ومهاراته موضع التطبيق العملي.

كما قد يتولى المصرف الإسلامي أعمال المضاربة بنفسه بإعتباره صاحب الخبرة والمعرفة، وبما لديه من كوادرات فنية ومصرفية ذات كفاءة عالية، بالاتفاق مع المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال أو أصحاب الودائع لتنفيذ بعض المشروعات الإنتاجية أو الخدمية.²

¹ - القرآن الكريم، سورة المزمل الآية 20.

² - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008 ص 135 .

2: أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة إلى أنواع كل حسب وجهة النظر إليها:

أ) من حيث شروطها: وتنقسم إلى قسمين:

*** مضاربة مطلقة:** هي مضاربة مفتوحة لا تتقيد بعمل معين أو التعامل مع أفراد محددين أو فترة زمنية أو مكان معين وبدون فرض أي قيود أخرى من رب المال على المضارب، وتترك للمضارب حرية التصرف في أنشطة المضاربة وفقا لإرادته ومعرفته وأمانته.

*** مضاربة مقيدة:** هذا النوع من المضاربة يتم بشروط محددة يضعها رب المال على المضارب للحفاظ على ماله وتأمين مخاطر هلاكه، أو جلبا لمنفعة يرغب في الحصول عليها، وإذا ما خالف المضارب القيود أو الشروط المحددة يصبح ضمانا لرأس المال، أو هي: « المضاربة التي تكون مقيدة بمكان وزمان ونشاط معين ».¹

ويمكن تحديد هذا التقيد من حيث الزمان والمكان والأشخاص، والنشاط وذلك كما يلي:

- المضاربة المقيدة من حيث الزمان: ² يقصد بالمضاربة المقيدة من حيث الزمان تلك المضاربة التي يقيد فيها صاحب المال المضارب بزمان معين دون غيره من أجل اغتنام صاحب رأس المال الفرص التي يقدمها في زمن معين، وتنقسم المضاربة المقيدة من حيث الزمان إلى ثلاثة آجال:

- **مضاربة قصيرة الأجل:** والتي تتم خلال السنة المالية بالنسبة إلى البنك، وتتم هذه المضاربة بإذن أصحاب الودائع الإستثمارية للبنك بإستثمار الأموال في مشاريع معينة قصيرة.

- **مضاربة متوسطة الأجل:** وهي التي تتراوح مدتها ما بين سنة إلى سبع سنوات.

- **مضاربة طويلة الأجل:** والتي تمتد إلى سنوات طويلة (أكثر من سبع سنوات) ومنها أعمال المقاولات.

- **المضاربة المقيدة من حيث المكان:** يقصد بها أن يقيد صاحب المال المضارب بمكان معين من أجل تحقيق مكاسب من وراء ذلك المال.

- **المضاربة المقيدة من حيث الأشخاص:** يقصد بها أن يقيد صاحب المال المضارب بأن لا يتعامل في المضاربة مع شخص معين بذاته أو بصفته، كأن يقول له لا تتعامل مع الأطباء

*** المضاربة المقيدة من حيث النشاط:**

وهذا يقيد صاحب المال المضارب بممارسة نشاط معين:

¹ - محمود حسن صفوان، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² - فتحة عقون، صنع التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الإستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 46.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

(ب) من حيث دوران رأس المال: تنقسم إلى قسمين:

المضاربة الموقوفة: هي مضاربة محددة بدورة واحدة لرأس المال.

المضاربة المستمرة: هي مضاربة غير محددة بدورة واحدة وإنما تتميز بدوران رأس المال عدة مرات.

(ج) من حيث أطراف المضاربة: ويمكن تقسيمها من حيث الأطراف إلى:¹

– المضاربة الفردية: هي المضاربة التي تكون العلاقة فيها ثنائية بين مضارب واحد يقدم العمل والجهد والإدارة وبين رب مال يقدم العمل.

– المضاربة الجماعية (المشتركة): وهي المضاربة التي تتعدد فيها الأطراف المشتركة في المضاربة بين أصحاب رؤوس الأموال و أرباب العمل والخبرة.

ثالثا: المراجعة :

1-تعريف المراجعة: المراجعة إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعاً لقوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: من الآية 275) وهي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة (المزايدة والمساومة والمراجعة) حيث يتم في المراجعة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+مصرفات الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المراجعة شرعاً: بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائداً ربحاً معلوماً يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مراجعة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتماناً تجارياً يمنحه البائع للمشتري الذي يسدد الثمن فيما بعد من إراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعاً أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء: "لأجل حظ في الثمن" والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة.

2- مزايا ومشكلات البيع مراجعة:²

أ- المزايا: يحقق بيع المراجعة مزايا عديدة لكل من البائع الممول والمشتري من أهمها ما يلي:

1- توفير ما يحتاجه المشتري بدون اللجوء إلى الاقتراض بفائدة لشراء ما يلزمه من أصول أو مستلزمات تشغيل

وبذلك يرضى الله عز وجل ويحافظ على دينه.

2- إذا كان البائع ممولاً في صورة المراجعة للأمر بالشراء فإنه بجانب توفير التمويل للمشتري فإنه يقدم له خدمات

أخرى منها خبرة الشراء حيث أنه يشتري السلعة لحسابه أولاً وطالب الشراء غير ملزم بالشراء إذا كان الشراء

¹ محمد عبد الحليم عمر: الدورة التدريبية حول صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدَّين التجاري والإعانات – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 25 – 28 ماي 2003، ص3.

² محمد عبد الحليم عمر: مرجع سبق ذكره ص ص 3-4.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- الأول لسلعة ذات مواصفات غير مقبولة أو بأسعار أعلى من سعر السوق السائد، وأيضاً تحمل البائع لأية مخاطر من وقت شرائه السلعة حتى عقد البيع مربحة لأنها تكون في ملكه.
- 3- يمكن للمشتري سداد الأقساط المستحقة عليه من عائد مبيعاته.
- 4- توفر وسيلة للبائع إذا كان منتجاً لزيادة مبيعاته وترويجها.
- 5- توفير وسيلة للممول في حالة بيع المراجعة للآمر بالشراء لتشغيل أمواله بأسلوب حلال شرعاً وتحقيق له ربحاً يمثل الفرق بين تكاليف الحصول على السلعة وثمان البيع مربحة.
- 6- تقلل من آثار التضخم على البائع الممول والمشتري لأن التعامل يتم في سلع وليس نقود، ويمكن مراعاة التضخم عند تقدير سعر البيع.
- 7- يمكن للبائع أن يطلب الضمانات المناسبة لمواجهة حالة توقف المشتري عن السداد.

ب- المشكلات: وتتمثل فيما يلي:

- 1- في حالة المراجعة للآمر بالشراء قد ينكل المشتري عن تنفيذ وعده بالشراء بعد شراء الممول للسلعة، ويمكن مواجهة هذه المشكلة بالأخذ بالرأي الفقهي القائل بالإلزام بالوعد وأن يلتزم بدفع مبلغ في صورة ضمان جدية لحمله على الشراء، وإذا نكل يصادر من هذا الضمان ما يعوض الممول عن الخسائر التي يمكن أن تلحق به.
- 2- مخاطر التوقف عن السداد، وهذه مشكلة عامة في أى ائتمان، ويمكن مواجهتها بطلب ضمانات مناسبة تضمن حق البائع الممول ولا ترهق المشتري فيجوز شرعاً أن يرهن البضاعة محل التعامل بالثمن.

المطلب الثالث: طرق التمويل الأخرى في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: الإجارة أو التأجير

1- تعريف الإجارة أو التأجير

الإجارة هي عبارة عن عقد إيجار بين الطرفين:

الطرف الأول: المؤجر (أو المصرف) الذي يحتفظ بحق ملكية الأصل الرأسمالي المؤجر.

الطرف الثاني: المستأجر الذي سوف يتمتع بمزايا الإنتفاع بالأصل أو إستخدامه لإنتاج السلع والخدمات

بدون أن يكون مالكا له، ولكنه يقتني هذا الأصل خلال فترة محددة مقابل دفعة مبلغ الإيجار المتفق عليه دورياً.

2- أنواع الإجارة :

أ- الإجارة المنتهية بالإقتناء (أو التمليك): إن صيغة التأجير المنتهي بالإقتناء (hire – purchase lease) هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية ويتضمن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك إلزام المستأجر أثناء فترة التأجير أو لدى إنتهائها بشراء الأصل الرأسمالي، ويجب أن ينص في العقد بشكل واضح على إمكانية إقتناء المستأجر لهذا الأصل في أي وقت أثناء مدة التأجير أو حين إنتهائها. كما ينبغي أن يكون هناك تفاهم واضح بين طرفي العقد بشأن ثمن الشراء، مع الأخذ بعين الإعتبار مجموع قيم الدفعات الإيجارية وتنزيلها من الثمن المتفق عليه ليصبح المستأجر مالكا للأصل.

ب- التأجير التمويلي: نستخدم صيغة التأجير التمويلي (financing lease) أو " إجارة الإسترداد الكامل للأصل الرأسمالي"¹ في الدول الصناعية والنامية. وتعتمد هذه الصيغة على عقد يرم بين شركة التأجير التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة إستئجار المؤجر ملكية الأصل المؤجر طوال فترة الإيجار، بينما يقوم المستأجر بإقتناء الأصل وإستخدامه في العمليات الإنتاجية مقابل دفعات إيجارية خلال فترة العقد طبقا لشروط معينة. وتتراوح فترة الإيجار عادة بين خمس سنوات إلى عشر سنوات حسب العمر الإنتاجي الافتراضي للأصول المؤجرة. وفي معظم عقود التأجير التمويلي يعطي المستأجر حق تملك الأصل بعد إنتهاء الفترة المحددة في عقد الإيجار.

1- التأجير التشغيلي

تتميز صيغة التأجير التشغيلي (operating lease) بأن إجراءاتها شبيهة بصفقات الشراء التأجيري قصير الأجل، فمثلا يقوم المؤجر ذو الخبرة في تشغيل وصيانة وتسويق الآلات أو غيرها من الأصول الرأسمالية بشراءها لغاية تأجيرها إلى مستأجرين لفترات محددة بدفعات إيجارية وشروط مغرية. ويتحمل المأجر تبعات ملكية الأصل من حيث التأمين والتسجيل والصيانة مقابل قيام المستأجر بدفع الأقساط وتشغيل الأصل، وتتفاوت فترة الإيجار بين ساعة واحدة وشهور عديدة.

ويستهدف المؤجر تحقيق الأرباح من عقود التأجير التشغيلي عن طريق إسترداد الأصل بعد إنقضاء فترة الإيجار، وإعادة تأجيره مرة تلو الأخرى حتى يتم الإهلاك الكامل للأصل الرأسمالي أو بيعه كنفاية (خردة). وفي بعض العقود يكون للمستأجر خيار الشراء بعد إنتهاء الفترة الإيجارية.

2- بيع السلم (purchase with deferred delivery): عبارة عن شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها - وكلمة السلم أو السلف لهما معنى واحد وهو تقديم رأس مال، أي دفع الثمن للسلعة فورا أو عاجلا و تأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين.

¹ - حسني علي خريوش وآخرون، جودة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران الأردن 1999 ص129.

وبيع السلم هو عكس البيع بضمن مؤجل. وقد عرفه الفقهاء بأنه " بيع أجل بعاجل " كما أنه مشروع في الكتاب والسنة، وقد جاء في الكتاب قوله سبحانه وتعالى: { يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه }¹.

كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حينما قدم المدينة وجد الناس يسلفون في الثمار لمدة سنة أو سنتين، فقال: " من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم " ²

ثالثا: الإستصناع

1) مفهوم الإستصناع لغة: وهو أن يطلب شخص من آخر أن يصنع له شيكا ما، و إستصنع الشيء طلب صنعه. ويمكن تعريف الإستصناع (istisna) بأنه: عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات تم الإتفاق بشأنها وبسعر تاريخ تسليم محدد. ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع وإنشاء وتجميع أو تغليف، ولا يشترط في الإستصناع أن يقوم الطرف المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه، إذ بإمكانه أن يعهد بذلك العمل أو بجزء منه إلى جهات أخرى تنفذه تحت إشرافه ومسؤوليته.

ومن الناحية الشرعية، فقد عرف الفقهاء الإستصناع من زوايا مختلفة، ويعرف شرعا حسب آراء الفقهاء (باستثناء الحنفية) بأنه: عقد يلتزم أحد أطرافه (البائع) بإنتاج شيء مما يصنع صنعا يلزم بتقديمه للمشتري (البنك كممول في هذه الحالة)، مصنوعا بمواد معينة حسب مواصفات متفق عليها بسعر معين وزمن محدد.

كما عرف مجمع الفقه الإسلامي بأنه: عقد وارد على العمل والعين في الذمة، وهو ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط.

2) أركان عقد الإستصناع

1- العاقدان: طالب الإستصناع والصانع (المطلوب منه عمل الشيء).

2- المصنوع: لأن المعقود عليه هو العين المصنوعة.

3- الصيغة: أي الإيجاب والقبول.

رابعا: المزارعة

1) مفهوم المزارعة: المزارعة على وزن مفاعلة وهي مأخوذة من الزرع، أي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها.

فالمزارعة (muzara`ah) عبارة عن دفع الأرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما.

وتعتبر المزارعة " عقد شراكة " بأن يقدم أحد الشريكين مالا أو أحد عناصر الإنتاج وهي الأرض، بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض.

¹ - القرآن الكريم، سورة البقرة، آية: 282

² - روى هذا الحديث البخاري ومسلم.

2) صنع المزارعة

1- أن تكون الأرض والبذور والمعدات من صاحب الأرض، والعمل يقدمه العامل أو الزارع.

2- أن تكون الأرض من رب الأرض، والعمل والبذور والمعدات يقدمها العامل.

3) أطراف المزارعة في التمويل الإسلامي

الطرف الأول: ويمثله المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

الطرف الثاني: ويمثله صاحب الأرض أو العامل (الزارع) الذي يحتاج إلى تمويل.

المطلب الرابع: تكلفة التمويل

الفرع الأول: تعريف تكلفة التمويل

تكلفة الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي والذي عادة ما يتضمن الائتمان التجاري، الائتمان المصرفي، والإقتراض متوسط وطويل الأجل، الأسهم الممتازة وحقوق الملكية التي تتكون من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة.

الفرع الثاني العوامل المؤثرة على تكلفة الأموال

تتأثر تكلفة الأموال بعوامل عامة تؤثر على كافة العناصر المكونة للهيكل المالي وبالعوامل خاصة تتعلق بكل عنصر على حدة، كما تتأثر تكلفة الأموال كذلك بالقرار المحدد للخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه، وفيما يلي نستعرض مجموعة من هذه العوامل بنوع من الإيجاز والإختصار:

I-العوامل العامة¹

يتوقع المستثمرون الذين يزودون المنشأة بالأموال (ملاك دائنين) الحصول على عائد يكفي لتعويضهم عن حرمانهم من إستغلال أموالهم لتحقيق إشباعات حاضرة نظرا لتوجيه تلك الأموال إلى مجال الإستثمار، كما يتوقعون الحصول على عائد لتعويضهم عن المخاطر التي قد يتعرض لها عائد إستثماراتهم.

ويعتبر الجزء الأول من العائد تعويض للمستثمر عن عنصر الزمن، إذ أنه عائد يحصل عليه كتعويض عن تأجيل الحصول على إشباع من أموال يمتلكها، وتقدر قيمة هذا التعويض بالعائد الذي يمكن للمستثمر الحصول عليه لو أنه إستثمر أمواله في مجالات لا تتعرض لأي مخاطر، وهو ما يعادل العائد المتوقع على سندات حكومية لا تزيد فترة إستحقاقها عن السنة، وهو ما يطلق عليه بمعدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطر ويتوقف هذا العائد الذي يعتبر بالنسبة للمنشأة جزء من تكلفة أي مصدر تمويل - على الحالة الإقتصادية فكلما زاد الطلب على الأموال زاد معدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطر والعكس صحيح.

¹ - أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 84.

أما بالنسبة للجزء الثاني من العائد والذي يحصل عليه المستثمر لتعويضه عن المخاطر التي يتعرض لها العائد من الإستثمار ذاته فيطلق عليه بدل المخاطرة علما أن معدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطر ينبغي أن يتضمن جزء إضافي للتعويض المستثمر عن مخاطر انخفاض القوة الشرائية للأموال المستثمرة وهم بذلك ينظرون إلى بدل المخاطرة على أنه تعويض عن المخاطر التي تتعلق بالمنشأة ذاتها وهي مخاطر التشغيل والمخاطر المالية، لهذا ينبغي أن يكفي أيضا لتعويض المستثمر عن مخاطر التضخم وهذا بالطبع لا يغير من طبيعة هذا العائد إذا ما زال تعويضا عن عنصر الزمن وما يخبئه من مخاطر قد يتعرض لها العائد، ومن هنا فإن تكلفة عنصر الزمن يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية

$$k=r+i(1-3)$$

حيث أن

K تمثل العائد مقابل عنصر الزمن أي معدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطر والذي يتكون من جزئين:

R جزء لتعويض المستثمر عن تأجيله إشباع حاجات أو منافع حاضرة.

I جزء لتعويض عن مخاطر أخرى مرتبطة بالزمن وهي مخاطر التضخم.

II- العوامل الخاصة بكل عنصر¹

تتفاوت مصادر التمويل من حيث المخاطر التي تتعرض لها، فالمقرضون أقل تعرضا للمخاطر من حملة الأسهم، إذ أن لهم الحق في الحصول على الفوائد الدورية يصرف النظر عن تحقيق المنشأة للربح من عدمه، كما أنه لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية وذلك في حالة الإفلاس، يأتي بعد ذلك حملة الأسهم الممتازة، إذ أنهم أكثر عرضة للمخاطر من الدائنين، إذ أنهم أقل عرضة للمخاطر بالمقارنة مع حملة الأسهم العادية، فحملة الأسهم الممتازة يتقدمون على حملة الأسهم العادية سواء الحصول على نصيبهم من الأرباح - إذ ما تقرر توزيعها أو في حصولهم على مستحقاتهم من أموال التصفية وذلك في حالة الإفلاس، وهكذا يأتي حملة الأسهم العادية في نهاية القائمة فهم يتحملون مخاطر أكبر مما يتحمل الآخرون ونظرا لأن التكلفة التي تدفعها المنشآت (العائد الذي يحصل عليه المستثمرين) تتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل المختلفة، لذا فمن المتوقع أن يكون الإقتراض هو أقل مصادر التمويل تكلفة وأن تكون الأسهم العادية أكثرها تكلفة بينما تأتي الأسهم الممتازة في منتصف الطريق.

III- قرار المنشأة بشأن الهيكل المالي.

عادة ما تصنع المنشآت سياسة محددة بشأن الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه، فقد تقرر المنشأة مثلا الإعتماد على القروض وحقوق الملكية في تمويل إستثماراتها ومن هنا تستبعد الأسهم الممتازة، كما قد تقرر كذلك نسبة مستهدفة لكل عنصر داخل الخليط الذي قررت الإعتماد عليه في تمويل إستثماراتها، وطالما أن تكلفة لكل عنصر تختلف نتيجة لإختلاف درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد ذلك العنصر لذا فمن المتوقع أن تختلف تكلفة الأموال وفقا لقرار المنشأة الذي يحدد العناصر التي يتكون منها الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه.

الفرع الثالث : تقدير تكلفة التمويل الخاصة بمختلف العناصر

يقتضي تقدير تكلفة الأموال الوقوف على تكلفة كل عنصر من العناصر التي يتضمنها الهيكل المالي وسنحاول التركيز على أهم مصادر التمويل:

¹ - أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 86.

1/ تكلفة مصادر التمويل طويلة الأجل: سنتناول تكلفة الإقتراض وتكلفة الأسهم العادية:

أ- تكلفة الإقتراض¹:

تتمثل تكلفة الإقتراض في المعدل الفعلي للفائدة الذي تدفعه المنشأة للمقرض وذلك بعد تعديله لأغراض الضريبة أي بعد إستبعاد الوفورات الضريبية، ويترتب على عملية الإقتراض تدفقات داخله تحصل عليها المنشأة عند بيع السندات أو التعاقد على القرض، كما يترتب عليها تدفقات خارجة تتمثل في الفوائد التي تدفعها سنوياً، إضافة إلى قيمة الأموال المقترضة التي ينبغي سدادها في تاريخ الإستحقاق والمعادلة التالية توضح طريقة حساب تكلفة التمويل الخاصة بالإقتراض.

$$ND = \sum_{i=1}^n I \left(\frac{1}{1+r} \right)^i + Dt \left(\frac{1}{1+r} \right)^n$$

حيث:

ND: قيمة القرض.

I: التدفقات النقدية الخارجة.

Dt: قيمة الأموال المقترضة.

r: معدل الخصم.

ب/ تكلفة الأسهم العادية²:

تتمثل تكلفة الأسهم العادية في العائد المطلوب على الإستثمارات والممول بإصدار الأسهم والذي يحافظ على القيمة السوقية دون تغيير وبإعتبار القيمة السوقية للسهم تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية حيث أن الأسهم العادية ليس لها تاريخ إستحقاق معين فإن التدفقات النقدية سوف تتمثل فقط في التوزيعات التي سيحمل عليها المستثمر وهذا ما توضحه المعادلة التالية:

$$P0 = \sum_{t=0}^{\infty} \frac{Dt}{(1+x)^t}$$

حيث أن :

Dt: توزيعات الأرباح المنتظرة للسهم إلى الفترة t.

Ke: تكلفة السهم العادي أو الحد الأدنى لمعدل العائد.

P0: القيمة السوقية للسهم.

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سبق ذكره، ص88.

² - رابع خوني رقية حساني، مرجع سبق ذكره ، مصر، ص142.

t : المجال الزمني أو الفترة.

$$k_e = D/P_0$$

2/ تكلفة مصادر التمويل متوسطة الأجل¹: تكلفة القروض متوسطة الأجل تحسب بنفس طريقة القروض إلا أن الفرق الوحيد يكمن في المدى الزمني t لذا سوف لن نفصل فيه وستناول تكلفة الإستئجار فقط.

تكلفة الإستئجار: تتمثل تكلفة التمويل التأجيري في المعدل الذي تتساوى عنده قيمة الإستثمار الممول بالإيجار والقيم الحالية لأقساط الإيجار المضاف إليها الخسارة الناتجة عن الإهلاكات بالإضافة إلى القيمة المتبقية للأصل في حالة شرائه في نهاية عقد الإئتمان .

المبحث الثالث: سياسات ومعايير التمويل في المؤسسات الاقتصادية

سنتطرق خلال هذا المبحث الى السياسات التمويلية المنتهجة في المؤسسة الاقتصادية ومعايير المفاضلة بين طرق التمويل وفيما تكمن أهمية ودور الادارة في المؤسسة الاقتصادية :

المطلب الأول: السياسات التمويلية المنتهجة في المؤسسات الاقتصادية

أولاً: سياسة التمويل المتحفظة

- حسب هذه السياسة، تفضل المؤسسة الإعتماد على مصادر طويلة الأجل في تمويل إحتياجاتها إلى حد إستخدامها في تمويل جزء من الأصول المتداولة، وهذا قصد تخفيض مخاطر العسر المالي، كما يمكنها ذلك من الحصول على سيولة أكبر، وهذا عندما تنعدم حاجة المؤسسة إلى الأصول المؤقتة، وهو ما يتيح لها فرصة إستثمار هذه السيولة في الأوراق المالية وبالتالي تحقيق عائد معتبر. والملاحظ هنا هو أن هذه السياسة تؤدي إلى تخفيض درجة المخاطر بسبب إرتفاع نسبة السيولة، وأيضاً تخفيض العائد على الإستثمار في الأصول المتداولة نظراً لإرتفاع تكلفة التمويل طويل الأجل (لأنه عادة ما يكون مؤسس على قاعدة مركبة) مقارنة² بالتمويل قصير الأجل.

¹ - رابع خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 143.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

ثانيا: سياسة التمويل الجريئة:

هذه السياسة على عكس سابقتها تعتمد على إستخدام مصادر التمويل قصير الأجل في التمويل قصير الأجل في تمويل جزء من الأصول المتداولة الدائمة، وبعض المؤسسات تذهب إلى حد تمويل أصولها الثابتة من التمويل قصير الأجل

وبالرغم من بعض المميزات التي تحقّقها هذه السياسة كإخفاض تكلفة التمويل والمرونة في توفير، و إرتفاع معدل العائد على الأصول في حالة إستخدامه، إلا أنه لا يخلو من المخاطر مثل الحاجة إلى التجديد المستمر للقروض وهو ما يزيد من إحتمال مواجهة المؤسسة لمشاكل عدم تمكنها من الحصول على إحتياجاتها اللازمة.

ثالثا: سياسة التمويل المثالية

هذه السياسة تأخذ مركز وسط بين السياستين السابقتين حيث تقوم على الجمع بين مزاياهما فيما يتعلق بالعائد والخطر وصولا إلى مستوى رأس المال العامل الذي عنده ربحية الأصول أكبر ومخاطر العسر المالي أقل.

وسر هذه السياسة هو أن المؤسسة تقوم بتمويل جزء من إحتياجاتها من مصادر طويلة الأجل، وما زاد على ذلك يتم تغطيته بتمويل قصير الأجل.

ما يمكن إستنتاجه هنا هو أنه من الأفضل على المؤسسة إعتداد السياسة المثالية التي تعتمد على المزج بين السياستين بطريقة تجنبها المخاطر وتضمن لها أكبر ربحية.¹

المطلب الثاني: معايير المفاضلة بين مصادر التمويل

1- الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام: القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات القصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل.

- ومبدأ الملائمة يقضي أيضا بتمويل إحتياجات المؤسسة القصيرة الأجل من مصدر قصير الأجل لأن تمويلها من مصدر طويل الأجل يتعارض وهدف الربحية لأنه لا يكون بمستطاع المؤسسة إعادة الأموال للمقترضين عند انتهاء الموسم وتوافر الفوائض النقدية لديها إذا كان التمويل عن مصدر طويل الأجل وإما بسبب الحاجة إليها في الموسم القادم أو لوجود غرامات على التسديد المبكر في حين يكون الأمر عكس ذلك في حال التمويل من مصدر قصير الأجل إذ يصفى الذين بانتهاء الدورة التجارية وتحويل المؤسسة لموجوداتها من البضائع والديون إلى نقد وبذلك ينخفض مقدار ما تدفعه المؤسسة من فوائد على قروضها.

¹ - فاروق بالريخان، محاضرات في مقياس التمويل، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة 2012-2013، ص5.

2- المرونة والمردودية المالية

أ- المرونة: تعني المردودية قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة وذلك تبعا للتغيرات في الحاجة إلى الأموال، كما أنها تعني أيضا تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمام المؤسسة خاصة إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة أمامها.

كما أن توافر المرونة في المؤسسة يتيح لهاته الأخيرة أمورا عديدة أهمها¹:

- إمكانية الخيار والمفاضلة بين بدائل عديدة عندما تكون المؤسسة بحاجة إلى أموال تساعد في توسيع نشاطها.

- إمكانية استخدام الأموال المتاحة عند الحاجة إليها.

- زيادة قدرة المؤسسة على المساومة مع مصادر التمويل المختلفة.

- وتحتاج المؤسسة للمرونة عند التوسع كما عند الانكماش، فإذا رغبت في التخلص من بعض الأصول واستعمال حصيلتها بتخفيض التزاماتها فإن الأموال المقترضة تحقق لها هذه الميزة عندما يحين استحقاقها وتحقق لها الميزة بشكل أفضل إذا كان هناك شروط يعطيها حق الدفع المسبق أو استدعاء للسندات مثلا قبل موعد استحقاقها.

ب- المردودية المالية: هي المردودية من وجهة نظر الموارد المالية، بمثابة الممثل للمردودية العامة للمؤسسة وهي تقدم بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{100 \times \text{الأموال الخاصة}}$$

وهي تعني نسبة المردودية المالية أي نصيب كل مئة دينار مستثمرة من الأموال الخاصة لأصحاب المؤسسة من أرباح صافية حققتها مؤسستهم².

3- الخطر وتكلفة الموارد المالية:

3-أ- الخطر: ينظر للخطر في مجال العوامل المحددة للتمويل من منظورين هما:

- خطر التشغيل.

- خطر التمويل.

¹ - مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص24.

² - الأرقم عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره ، ص37.

3- ب- التكلفة: تستعمل التكلفة خاصة للحكم بين موردين من نفس الطبيعة (مثل الخيار بين نوعين من القروض) لأننا لا نستطيع الحكم على تكلفة الموردين ليسوا من نفس الطبيعة ومبدأها العام هو أنه لتحديد تكلفة أي مورد من موارد التمويل يجب مقارنة رأس المال الموضوع تحت تصرف المؤسسة ومجموع المبالغ التي يجب عليها إيداعها في المقابل مع الأخذ بعين الاعتبار اقتصاديات الضرائب التي يمكن أن تتحقق كما يمكن القول أن تكلفة رأس المال هي تكلفة الحصول على مجمل رأس المال الذي توظفه المؤسسة لإنتاج سلعة أو خدمة وهي التكلفة المعبر عنها بسعر الفائدة.

المطلب الثالث: مكانة الإدارة المالية في المؤسسة.

- إن في إستعمال مصطلح الإدارة المالية مشكلة كبيرة فيمكن إعتبارها وظيفة أو نشاط، كما يمكن إعتبارها القسم أو الإدارة التي تقوم بهذه الوظيفة (المالية) وهناك فرق كبير بين الإدارة كوظيفة وبينها كوحدة إدارية فالأولى تعني الوظيفة التي تتعلق بالنواحي المالية للمشروع والثانية تعني الوحدة الإدارية التي تولي هذا المشروع.

ولكن إذا نظرنا إلى الوظيفة المالية نظرة عامة وجدناها هي واحدة في جميع المؤسسات وهذا من ناحية مظاهرها الرئيسية، معنى هذا أن الإعتبارات المالية توجد في جميع المشروعات ولكن أهمية الوظيفة أو الإدارة المالية تتوقف إلى حد كبير على حجم المشروع فالمشروعات الصغيرة تمارس الوظيفة المالية من خلال الإدارة المحاسبية، بينما تبرز الإدارة المالية كوحدة مستقلة تتمتع بعلاقة مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة من خلال رئيس القطاع المالي والإدارة المالية.

فكما ذكرنا أهمية الإدارة المالية تختلف ما بين المؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات التي تتميز بكبر حجمها ولهذا فإن الطرق التي تتبعها، المؤسسات المختلفة في تنظيم الوظيفة المالية تختلف إختلافا ملحوظا بإختلاف طبيعة وحجم المؤسسات حيث نجد في المؤسسات صغيرة الحجم صاحب المشروع المسؤول الوحيد عن كل من وظيفة الإنتاج، التسويق، التمويل والعديد من الوظائف الأخرى أحيانا، أما في المؤسسات المتوسطة وكبيرة الحجم فتوجد إدارة مستقلة تقوم على عاتقها الشؤون المالية ويطلق على هذا المشروع من الإدارات بالإدارة المالية، ويطلق على رئيسها المدير المالي فينبغي على المدير المالي أن يكون قريبا من قمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهذا بسبب الأهمية الكبرى لعملية التخطيط والرقابة التي تعتبر المدير المالي هو المسؤول عنها، كما أنه لا يمكن إيكال هذه المسؤولية إلى مسؤوليات أقل بسبب تأثير القرارات المالية على حياة المؤسسة كلها وهذا يعتبر أمرا مهما.

فبالرغم من القرارات النهائية التي تتعلق بالميدان المالي قد يتخذها مجلس الإدارة إلا أن المدير المالي يساهم مساهمة فعالة في عملية الوصول إلى قرارات سليمة في كثير من الأمور التي تتعلق بالوظائف الأخرى للمؤسسة.

ويمكن إستخلاص ثلاث وظائف رئيسية للمدير المالي بالرجوع إلى القوائم المالية الأساسية للمشروع وتتمثل في:

- 1- تحليل البيانات المالية.
- 2- تحديد هيكل أصول المشروع.
- 3- تحديد وتشكيل الهيكل المالي.

الفصل الثاني : التمويل في المؤسسة الاقتصادية

والأفضل لأهمية هذه الوظائف التي قمنا بذكرها يمكننا أن نشير إلى أهمية دور كلا من الإدارة المالية والمدير المالي الذي يشرف على الشؤون المالية بالمؤسسة والذي يتصل مباشرة برئيس مجلس الإدارة، ويكون عضوا فيه بعض المؤسسات وبالتالي المدير المالي يعتبر عنصرا مهما وفعالا.

المطلب الرابع: كيفية إتخاذ قرار التمويل

إن قرار التمويل هو إختيار بين الأشكال المختلفة ويتركز على موقف المتعامل الإقتصادي حيث لا يقبل هذا الأخير التنازل على الأموال إلا لمقابل تحقيق ربح ولكن لا يكون بعد مدة زمنية معينة، وبالتالي الإختيار سيتم بعدم التأكد.

وعادة ما تنقسم القرارات المالية إلى قسمين:

أولاً: القرارات المالية طويلة الأجل: هذه القرارات تخص بالدرجة الأولى قرارات الإستثمار وهذا يعني أن هدف خلق رأس مال الإنتاج والذي يسمح بتحقيق تدفق نقدي عبر دورات الإستغلال وبسبب ضخامة رؤوس الأموال المخصصة لهذه الإستثمارات فإنه يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل جديدة منها:

- الإقتراض.

- مساهمات جديدة من طرف الشركاء.

كما أن قرارات التمويل طويلة الأجل تستند إلى إمكانية توفير الأموال اللازمة من جهة و إمكانية تكلفة التمويل عن طريق مردودية أو عائد إستثماري من جهة أخرى وهذا في أقرب مدة ممكنة وهو يسمى بفترة الإسترداد.

ثانياً: القرارات المالية قصيرة الأجل: هذه القرارات تخص دورة الإستغلال حيث ترتبط بحجم نشاط المؤسسة، ويتوقف قرار التمويل قصير المدى على مدى تغطية إحتياجات رأس مال العامل من طرف التمويل طويل الأجل.

خلاصة الفصل الثاني :

تطرقنا في هذا الفصل إلى مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية وهي متنوعة وكثيرة، منها التمويل الذاتي والذي يشمل على الأرباح المحجوزة، حصص الاهتلاك، المؤونات ، وتمويل خارجي الذي يعتبر النوع الثاني من مصادر التمويل والذي يشمل على التمويل عن طريق البنوك ، التمويل عن طريق الأسواق المالية، و الائتمان التجاري أما النوع الأخير من مصادر التمويل وهو حديث النشأة وهو ما يعرف بالاستئجار، ورأينا أن لهذه المصادر كلها مزايا كما لها عيوب، وهذا ما يجعل المؤسسة بل ويتطلب منها أن تعرف كيف تفاضل وتختار بين مختلف هاته المصادر جميعها، بمعنى اختيار المصدر الذي يكون في صالحها ويخدمها بحيث يحقق أهدافها ومصلحتها، ومن الأهداف الرئيسية التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها هو تعظيم أرباحها بأقل التكاليف.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لواقع التمويل في

المؤسسة الوطنية لتحقيق

وتسيير الصناعات المترابطة

SONARIC

وحدة فرجية.

تمهيد الفصل الثالث

تطرقنا في الجانب النظري من هذه المذكرة إلى دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بمصطلح التمويل في المؤسسات الاقتصادية و جميع المفاهيم التي من الممكن أن ينطوي تحتها هذا المصطلح لكن دراستنا له تبقى ناقصة لذلك لابد من إسقاطها على الجانب التطبيقي لذا قمنا بإجراء دراسة عملية بإحدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات – وحدة فرجية –

- حيث حاولنا في البداية إعطاء لمحة موجزة ومختصرة عن نشأة و تطور هذه المؤسسة إضافة إلى هيكلها التنظيمي و مختلف الخدمات التي تقدمها على مستوى مختلف المصالح

- كما تطرقنا إلى الوظيفة المالية باعتبارها من أهم الوظائف الأساسية في مؤسسة سوناريك لما لها من أهمية بالغة في تحديد الوضعية المالية و هذا ما دفعنا للقيام بدراسة للوضعية المالية للمؤسسة خلال السنوات الأخيرة انطلاقا من الميزانيات المالية المقدمة من طرف إدارة المؤسسة و بعد تحليلها بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية استطعنا تقييم وضعها المالي و عليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة (sonaric)

المبحث الثاني : عرض عام حول الوظيفة المالية في مؤسسة سوناريك

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة سوناريك

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC

تعتبر المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة من بين المؤسسات العمومية في الجزائر و لها عدة فروع في التراب الوطني، و تنطرق في هذا المبحث لمحة تاريخية عن المؤسسة و المهام و الوحدات الخاصة بالمؤسسة و أهمية المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة

أولاً: لمحة تاريخية عن مؤسسة [SONARIC]

أنشأت المؤسسة الوطنية لتحقيق الصناعات المترابطة SONARIC

“THE SONARIC COMPANY FOR THE REALISATION OF CONNECTED INDUSTRIES “

“ENTREPRISE NATIONALE DE REALISATION DES INDUSTRIES CONNEXES”

موجب المرسوم الوزاري رقم 165-80 المؤرخ في 30 ماي 1980 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية أنشأت برأس مال اجتماعي يُقدر ب 8000000000 ,بدأت نشاطها سنة 1982 حيث كانت تقع آنذاك تحت وصاية وزارة الاقتصاد يتمحور نشاطها في تشكيلة مختلف المنتوجات المنزلية

ثانياً: المقر الرئيسي (الإدارة المركزية)

يقع المقر الرئيسي للمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة على الطريق براقى جسر قسنطينة، الجزائر.

ثالثاً: المقر الاجتماعي

يقع المقر الاجتماعي لمؤسسة سوناريك على طريق مستغانم-تنس-ولاية الشلف.

رابعاً: منتوجات المؤسسة

تقوم مؤسسة سوناريك بإنتاج عدة منتوجات مختلفة, تختلف كل صناعة عن غيرها حسب مشروع كل وحدة التي قسمت إليها و هي كالآتي:

- 1- وحدة سي مصطفى "بومرداس": تختص في إنتاج الطباعات المنزلية.
- 2- وحدة المرسى "الشلف": مختصة في إنتاج الكراسي والطاولات البلاستيكية.
- 3- وحدة أقبو "بجاية": تختص في إنتاج الأفران و المطابخ الجماعية.
- 4- وحدة فرجية "ميلة": تختص في إنتاج المدافئ المنزلية و المكيفات الهوائية و المطابخ الجماعية.

خامسا: المهام الأساسية لمؤسسة سوناريك

تتميز المؤسسات الحديثة خاصة بالبحث العلمي و العقلاني عن المردودية و الفعالية ولهذا فالمؤسسة الاقتصادية لها آفاق و أهداف تعمل على تحقيقها كما لها مهام تقوم بها نذكر منها:

- إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة والمتوسطة و في ميدان الصناعات الثقيلة على المستويات الجهوية و الوطنية.
- دراسة فكرة المشروع و أبعاده.
- دراسة جدولية اقتصادية.
- تكوين الملفات الشخصية.
- التشاور في إختيار المكان.
- دراسة التقنية في ميادين مختلفة
- مراقبة التحقيق الهيكلي للمشروع و التنسيق الدائم.
- تحقيق أعمال مختلفة.
- التشاور والمساعدة في اختيار التجهيزات.
- التفاوض مع الممولين.
- مراقبة عملية النقل و التأمين والعبور الجمركية و تسليم التجهيزات إلى ورشات العمل.
- تركيب و تشغيل التجهيزات
- تنمية المشروع إلى أعلى درجة.
- تأسيس الهياكل و استقلال المقاييس.

سادسا: وحدات مؤسسة سوناريك

1: الوحدة التقنية التجارية للوسط

هذه الوحدة تقوم بعملية البيع لكل منتجات الشركة وتقع في جسر قسنطينة ولاية الجزائر ,

2: الوحدة الإنتاجية للشرق

هذه الوحدة تقوم بعمليات البيع لكل منتجات الشركة وتقع في ولاية بجاية أقبو.

3: الوحدة التجارية للغرب

هذه الوحدة تقوم بعمليات البيع فقط تقع بسيدي عكاشة بالشلف

4: الوحدة الإنتاجية التجارية

هذه الوحدة تقوم بإنتاج طبابخات منزلية و بيع كل منتجات الشركة

وتقع بسيدي مصطفى ولاية بومرداس .

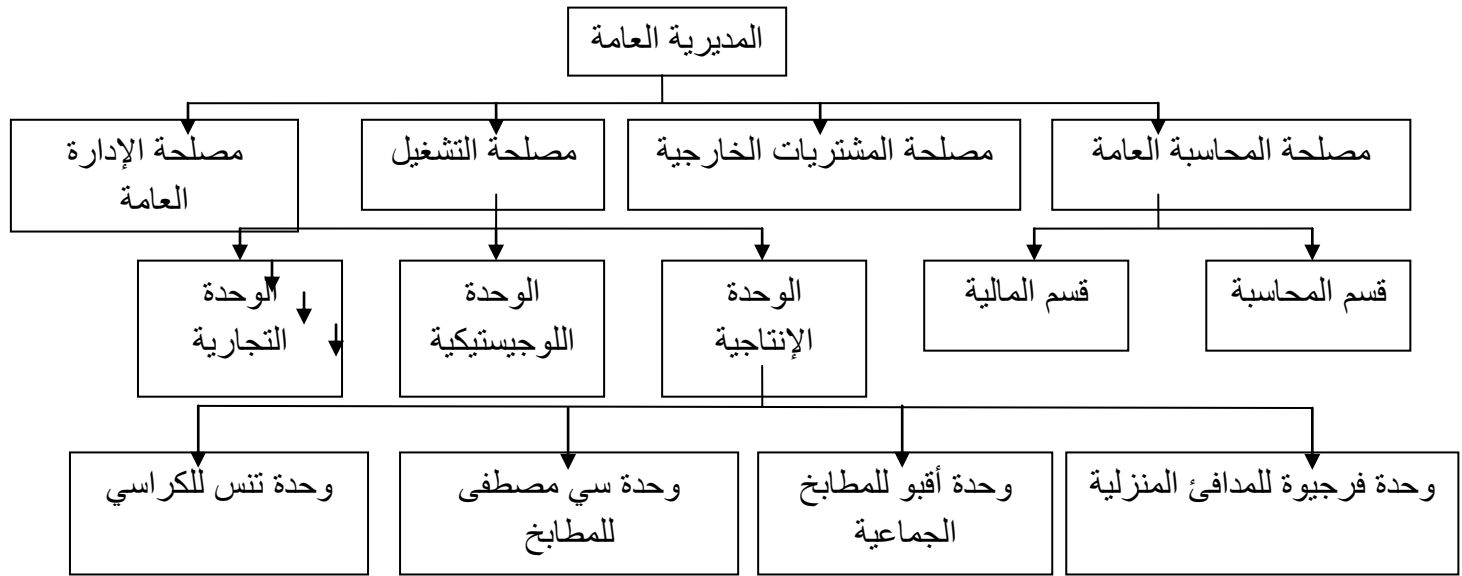
5: وحدة المدافئ المنزلية و المكيفات الهوائية

تقوم بإنتاج المدافئ المنزلية والمكيفات الهوائية و سخان الماء و بيع جميع منتجات الشركة من بينها الطباخات. تقع بفرجية-ولاية ميلة-

سابعاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم

لكل مؤسسة اقتصادية هيكل تنظيمي لذا سنتطرق إلى توضيح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك في الشكل التالي:

الشكل 3-1 الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC وحدة فرجية.

المطلب الثاني - التعريف بالوحدة محل الدراسة- وحدة فرجية

أولاً: لمحة تاريخية عن الوحدة

إن مشروع دراسة إنشاء مركب لإنتاج المدافئ المنزلية في فرجية، كانت تحت إشراف ولاية جيجل التي كانت فرجية إحدى دوائرها، لكن بعد التقسيم الإداري الجديد عام 1984 أصبحت بموجبه دائرة فرجية تابعة لولاية ميلة.

- بدأت أشغال إنجاز المشروع بالوحدة عام 1982 إلا أن بعض المشاكل أعاقَت إنجازها في وقتها المحدد وأدى إلى تأخر إنجازها حيث انتهت سنة 1992 أين إنطلقت في الإنتاج الفعلي وكان عدد عمالها 180 عاملاً.

ثانيا: الموقع الجغرافي للمركب

تقع وحدة سوناريك للمدافئ المنزلية في المنطقة الصناعية لفرجية على مسافة قدرها 2 كلم من مركز المدينة على الطريق الولائي الرابط بين فرجية وشلغوم العيد وعلى بعد 12 كلم عن الطريق رقم 05 وبالتالي فهي تحتل موقع إستراتيجي حيث تتوسط ثلاث ولايات: سطيف، قسنطينة، وجيجل.

يقدر رأس مال مؤسسة سوناريك بوحدة فرجية بـ: 17,245600,00 دج ويقدر عدد عمالها بـ 224 عاملا.

ثالثا: منتجات الوحدة

كانت الوحدة في بداية نشاطها تنتج المدافئ المنزلية فقط، لكنها تطورت وأضافت منتجات جديدة ارتأت في إنتاجها مصلحة الوحدة مثل: المكيف الهوائي التي شرعت في إنتاجه سنة 2004 وسخان الماء الذي أصبح من منتجات الوحدة سنة 2006 وبالتالي أصبحت منتجات الوحدة في مجملها كما يلي:

Radiateurs Gaz Nature	مدافئ بالغاز الطبيعي RGN	
Radiateurs Gaz Butane	مدافئ بغاز البوتان RGB	
Poel A Mazout	مدافئ بالمازوت PAM	
Chauffe Bein 12L	سخان الحمام 12 لتر	
Chauffe eau 06L	سخان الماء 06 لتر	
Climatiseurs	مكيفات هوائية	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

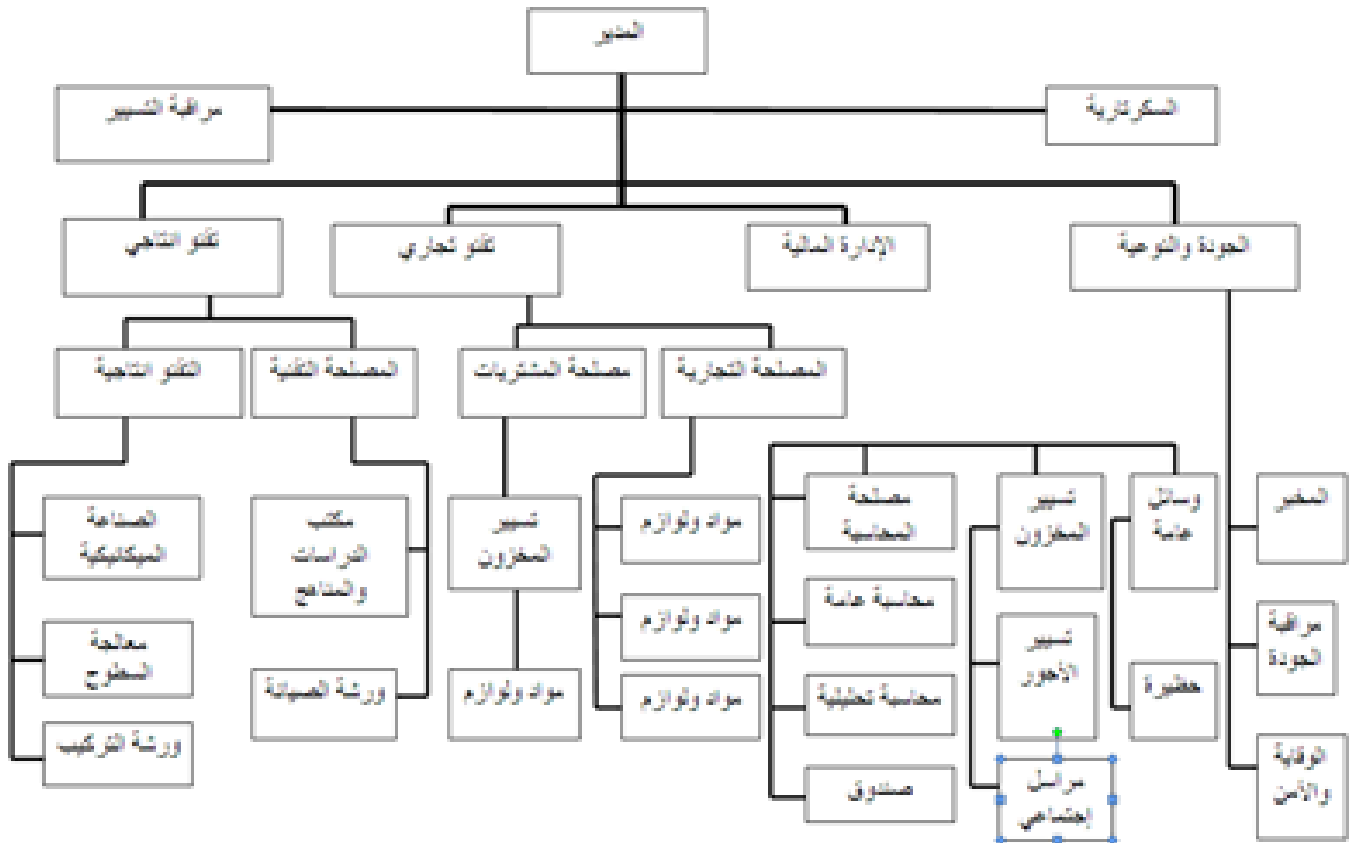
تتعامل الوحدة في إنتاج منتجاتها مع مؤسسات وطنية وأخرى أجنبية منها:

- المؤسسة الوطنية للحديد والصلب — سيدار-
 - مؤسسة نفطال
 - مؤسسة ENAP
 - شركة JUSLUS ألمانية
 - شركة SIT ايطالية
- حيث ان 80% من المواد الأولية المستعملة في الإنتاج تنتج محليا، وأم البواقي فيتم استيراده من الخارج .

رابعاً: الهيكل العام للوحدة

إن لإختيار الهيكل التنظيمي للمؤسسة يلعب الدور الكبير في التوفيق بين مختلف نشاطاتها وتحقيق أهدافها المسطرة ولذلك حرصت المؤسسة كل الحرص على تنظيم نشاطها وتوزيع مهامها وفقاً للمخطط الذي تعمل عليه دون أن تحمل الجانب التنظيمي فيما بينها والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوحدة:

الشكل 3-2 الهيكل التنظيمي لشركة سوناريك وحدة فرجية



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC وحدة فرجية.

❖ عرض أهم المصالح

❖ **المديرية العامة:** هي الركيزة الأساسية للوحدة حيث يعتبر المدير المسؤول الأول في تسيير و توجيه الإنتاج

والتصنيع ومن مهامه:

- المشاركة في اختيار الأهداف العامة للوحدة.

- مراقبة و متابعة التنفيذ.

- ترأس الاجتماعات

- قيادة التفاوض و التعاملات.

- المصادقة على الوثائق المهمة.

- توفير الوسائل المعنوية و البشرية لتسيير نشاط المؤسسة

- العمل على سير الإنتاج على أكمل وجه

-يسهر على أن يحترم كل مسؤول المسؤوليات الموكلة إليه

يخصص و يمنح كل مسؤول الوسائل المادية و البشرية والمالية الضرورية لنشاط دائرته.

❖ **السكرتارية:** مكتب تابع للمدير حيث يعمل بها السكرتير وهو بمثابة اليد اليمنى للمدير,من أهم مهامها:

✓ استقبال البريد الوارد و الصادر وتسجيله في السجل البريدي باليوم والشهر.

✓ إستقبال المكالمات الهاتفية و الفاكسات.

✓ كتابة النصوص والتقارير على جهاز الكمبيوتر الخاص بالوحدة.

✓ استقبال وتوجيه الزوار والعمال إلى مكتب المدير.

✓ تسجيل مواعيد المدير.

✓ -إنشاء صور طبق الأصل للرسائل و الوثائق السرية والإشراف على قسم الأرشفة.

❖ **دائرة التقني إنتاجي:** كما يدل الاسم فهي تنقسم إلى قسمين: قسم تقني يتعلق بالإنتاج و قسم إنتاجي محض

تكون هذه الدائرة مشرفة على هذين القسمين أو المصلحتين.

➤ **المصلحة الإنتاجية Service production:** نظرا لضخامة هذه المصلحة قُسمت إلى ثلاث ورشات

مهمتها الإشراف على تلك الورشات.

• **ورشة الصناعة الميكانيكية Atelier Fabrication Mécanique:** هي أول عملية إنتاج تحدث،

تحتوي على آلات كبرى لتقطيع المعادن، تعتبر المادة الرئيسية في الإنتاج، ثم صناعتها في التلحيم والقبولية.... إلخ.

• **ورشة معالجة السطوح Atelier TRS:** أين تتم العمليات الكبرى في هذه الورشة والتي تتمثل في كشط وتهيئة

السطوح طلاؤه بالميناء Emailage، الدهن.

هناك قطع تمر مباشرة في المرحلة الأولى إلى الدهن مباشرة دون استعمال المينا وهناك قطع تمر بكل المراحل.

- **ورشة التركيب Atelier Montage :** في هذه الورشة تقوم بتركيب جميع القطع الموجودة لأي منتج وهي المرحلة أو الورشة الأخيرة لإنهاء المنتج.
- وهنا انتهت مسؤولية الإدارة التقني إنتاجية وتنقل إلى دائرة التقني تجارية ولكن قبل الانتقال لهذه الدائرة ولضمان سيرورة هذه المصلحة لابد أن تكون هناك المصلحة التقنية.
- **المصلحة التقنية Service technique :** وهي تشرف على مكتب المناهج والتوجيهات وورشة الصيانة مهمتها تلقي الأوامر من المصلحة التقنية.
- **مكتب المناهج والتوجيهات Bureau Méthode ordonnancement :** تحتوي على كل الوثائق التي تخص الأجهزة التي تستعمل في العملية الإنتاجية وتضم كل خصوصيات أو احتياجات الأجهزة في وقت تزويدهم بالزيوت أو غير ذلك.
- **ورشة الصيانة Atelier Maintenance :** هي الورشة التي تقوم بإصلاح كل الأجهزة الإنتاجية وصيانتها عند العطب أو العطل عند فقدانها لقطعة من قطع الغيار.
- **مصلحة المشتريات Service D'achat :** تدخل هذه المصلحة في علاقة دائمة مع الموردين (خارج الوحدة) من جهة من جهة أخرى تعمل باستمرار (داخل الوحدة) مع المصالح التقنية للوحدة ومصالح المحاسبة (فواتير الموردين) وذلك مع مصالح المخازن (من أجل استقبال الموارد التي تم شراؤها) وتتكفل هذه المصلحة بالمشتريات المحلية، وتدرس برنامج الاحتياطات وتراقب السوق كما أنها تقوم بالاتصال مع الموردين قصد دراسة الأسعار، الكمية والنوعية، وهذه المصلحة تشرف على فرع تسيير المخزون الذي يحتوي على مخزون من الموارد واللوازم.
- **مصلحة تسيير المخزون Service Gestion Stockes :** تعتبر هذه المصلحة همزة وصل بين مصالح المشتريات و التسويق و تتكون هذه المصلحة من مجموعة من المخازن موجودة على مستوى الوحدة وهذه المخازن هي: مخزن المنتجات النهائية، مخزن قطع الغيار الصناعية، مخزن المواد الكيميائية.
- **مصلحة الموارد و اللوازم Magasin Matériel et Fournitures :** هذه المصلحة يهتم بشراء كل المواد و التجهيزات التي تحتاجها العملية الإنتاجية.
- ❖ **المصلحة التجارية :** مهمتها الأساسية هي البيع بالدرجة الأولى وتنقسم إلى عدى أقسام منها:
 - . قسم المبيعات: يقوم بعدة مهام منها: الفوترة، التعامل مع الزبائن وأيضا مع الذين يشترون بكميات كبيرة من المنتجات (زبائن دائمين) حيث تمر عملية البيع بعدة خطوات هي:
 - ❖ عرض المنتج (السلعة): بعد الحصول على سند الطلبية من عند الزبون عن طريق الفاكس أو البريد وموافقته على عرض تقييم أسعار المؤسسة، يقوم القسم التجاري دراسة سند الطلبية من حيث الكمية ونوعية المنتج.
 - ❖ تنفيذ وتقديم السلعة وذلك بإنجاز العمليات التالية:

أ- **تحرير سند العملية :** يشمل هذا السند نوعية الطلبية من حيث اللون، الشكل، القياس والورشات

التي بها صناعة المنتج.

ب-تحرير الفواتير: بعد نهاية تصنيع المنتج تقوم بإنشاء الفاتورة والتي تتضمن: بيان المنتج، سعر الوحدة، المبلغ والقياس.

وتنجز أربع نسخ للفاتورة:

- نسخة تقدم للقسم التجاري

- نسخة تقدم للقسم المالي

- نسخة تقدم إلى القسم المحاسبي.

- نسخة تقدم للزبون.

❖ **دائرة المحاسبة:** المحاسبة فن يشتمل على مجموعة من المبادئ و الأسس التي تستعمل للتحليل وضبط المعلومات لمعرفة نتيجة المؤسسة اعتمادا على مستندات مبررة، حيث أن مصلحة هذه الأخيرة تقوم بعدة مهام أهمها:

✚ مسكك دفاتر وملفات العملاء.

✚ تنفيذ قوانين الموردين.

✚ تحديد وإعداد الطلبات على مختلف المنتجات.

✚ مسك البيوعات من المبيعات والمشتريات.

● محاسبة عامة **computable general**: تقوم بحساب جميع مدخلات و مخرجات المؤسسة

● محاسبة تحليلية **computable analyse**: هي وسيلة لمعالجة المعلومات، تختلف آلياتها على المحاسبة العامة، تعمل على تسجيل و تركيب و تحليل بيانات المؤسسة، و بالتالي فإنها تقوم بتبويب و تقييم و معالجة التكاليف بمختلف أنواعها و مصادرها من أجل فهم النتائج المحصل عليها، و يتخذ على ضوءها مسير المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها و هي تعمل على مد الإدارة بالبيانات التي تعمل عليها في الإشراف على تنفيذ المهام المستخدمة في حل المشاكل المختلفة التي تعترض المؤسسة و ذلك بمراقبة المسؤوليات سواء على كمستوى الإدارة أو على مستوى التنفيذ، إذن المحاسبة التحليلية أداة تسيير و رقابة تستند على قواعد علمية و فنية.

● الصندوق **case**: حيث يتم استلام ثمن المنتج المباع.

● مصلحة تسيير المستخدمين **service personnel**: تشرف على فروع الأجور حيث تسهر هذه المصلحة على تقديم الخدمات إلى العمال تتكون من مكتبين: المكتب الأول مخصص لمسؤول المصلحة في كثير من المهام كما أنها تشرف على العلاقات الاجتماعية التي تهتم بكل الإجراءات التي تخص تأمين العامل ضد مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها أثناء عمله و كذلك ما يخص المنح العائلية و التعويضات العينية و النقدية عن الأضرار التي تلحق بالعامل أثناء عمله كما تسهر على تطبيق مختلف التشريعات الاجتماعية التي تضعها الدولة.

● مصلحة الوسائل العامة **service moyen generale**: و تنقسم إلى قسمين:

✓ الحاضرة **parking**: هي موقف خاص بالسيارات و الشاحنات التابعة للمؤسسة.

✓ قسم الوقاية و الأمن **hyg, sécurité**: تسهر هذه المصلحة على حماية العمل ونظافته، و تعمل من أجل المحافظة على أمن العمال كما ترأب مدى إحترامهم لمراقبة نظام العمل في الوحدة، كما أن من مهام هذه المصلحة مراقبة وتوجيه كل من يدخل أو يخرج من الوحدة (الزوار و الزبائن).

- الجودة و النوعية **assist-qualité** : و تنقسم إلى قسمين:
 - ✓ المخبر **labo** : و فيه يقوم بإختيار المنتج عند الإنتهاء من صناعته
 - ✓ مراقبة النوعية **control qualité** : و هو الذي يقوم بالمراقبة المستمرة على المنتج عبر كامل مراحل من جهة و الإعداد الجيد للمواد الكيميائية المخصصة لذلك من جهة أخرى و هذا للوصول إلى المواصفات المثالية ثم المراقبة الأخيرة لصلاحية المنتج ثم وضعها في علب خاصة للتغليف.

المطلب الثالث: أهداف و خدمات وحدة SONARIC

أولا: أهداف الوحدة

من بين الأهداف الأساسية التي تعمل الوحدة على تحقيقها:

- تطوير تنمية الصناعات التحويلية الجديدة,
- تحسين المنتج وإدماج من جديد المواد الوطنية ,
- تحسين المنتج الوطني و تطويره حسب المواصفات العالمية,
- الاعتناء بالكفاءات الوطنية والإطارات الشبابية وتكوينها علميا,
- إنتاج نماذج وطنية جديدة مستقبلا,
- تغطية السوق الوطنية بالمنتجات.

ثانيا: خدمات الوحدة

إن وحدة فرجية تلعب دورا اقتصاديا و اجتماعيا و يتجلى ذلك من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة بفتح مناصب شغل جديدة للاستيعاب أكبر عدد ممكن من شباب المنطقة التي تعاني من بطالة رهيبة, إضافة إلى أن هذه الوحدة تسهر على تحسين الظروف الاجتماعية للعمال يقينا منها بأن تحسين مردودية الإنتاج و زيادة الفعالية الاقتصادية و في هذا المجال قامت الوحدة بالعديد من الأنشطة نذكر منها:

- تنظيم الرحلات الترفيهية للفائدة أبناء العمال.
- توزيع الأرباح على العمال في الأعياد و المناسبات.
- تمويل بعض الأندية المحلية و الجمعيات الرياضية.
- تقديم مساعدات خيرية لفائدة جمعية الهلال الأحمر الجزائري و فئة المعوزين و إنشاء جمعيات خيرية مثل قفة رمضان.
- تكريم العمال في بعض المناسبات و اعداد حفلات خاصة.
- تنظيم منافسات ثقافية ورياضية في الوحدة في المناسبات الوطنية.

المبحث الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC وحدة فرجية

إن الهدف الأساسي من وجود الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية هو البقاء في طريق الربح والنمو، ولتحسيد ذلك لابد من إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار والوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية وكذا يجب تبني نمط تسيير استراتيجي يتصف بالفعالية والكفاءة، ونتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الوظيفة و أهميتها و أهداف المدير المالي.

المطلب الأول: تعريف الوظيفة المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة

الوظيفة المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة وفي إطار محيطها المالي، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية وعند تحديد الحاجات ودراسة الإمكانيات للحصول على الأموال، تأتي العملية الثالثة وهي القرار باختيار أحسن الحاجات ودراسة الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في جوانب الإنتاج والتوزيع والتأجيل أو الأرباح حسب الضرر وف المحيطة بها، وعلاقتها مع المتعاملين مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ودوره في ذلك.

المطلب الثاني: أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة

- تظهر أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة سوناريك SONARIC في:
 - تغطية إحتياجاتها المالية، فالوظيفة المالية تسهر على اختيار الميزج المالي من أموال خاصة، أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها، والذي يحقق لها أحسن مردود بتكاليف أقل ما يمكن.
 - عملية تنفيذ البرامج المالية، حيث تقوم الوظيفة المالية بمتابعتها بعد تحديد وتوزيع مسؤولية استعمال الأموال، وتوجيهها والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية .
 - البرنامج الذي يوزع فترات السنة في شكل موازنات لتغطية مختلف الحاجات من الأموال وفي نهاية كل فترة يتم مراقبة البرامج المنفذة للمقارنة بين ما نفذ مع ما كان مبرمجا ومخططا مسبقا.
- تطوير تنمية الصناعات التحويلية الجديدة.
- تحسين المنتج وإدماج من جديد المواد الوطنية .
- تحسين المنتج الوطني و تطويره حسب المواصفات العالمية،

-الاعتناء بالكفاءات الوطنية والإطارات الشبانية وتكوينها علميا،

-إنتاج نماذج وطنية جديدة مستقبلا،

-تغطية السوق الوطنية بالمنتجات.

المطلب الثالث : وظائف المدير المالي في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات

المترابطة sonaric وحدة فرجية

بالرجوع إلى القوائم المالية الأساسية للمشروع يمكن استخلاص ثلاث وظائف للمدير المالي وهي¹:

1) دراسة وتحليل البيانات المالية : تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط بحيث يمكن

استخلاصها لمعرفة جوانب القوة والضعف في المركز المالي للمشروع، وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب، لذلك فإن الأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للمؤسسة.

2) تحديد هيكل أصول المؤسسة: يحدد المدير المالي نمط هيكل الأصول وأنواعها كما تظهر بقائمة المركز المالي

ويعني ذلك تحديد كمية النقود المستثمرة في الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وبعد تحديد هيكل الأصول يحدد بقدر الإمكان الحجم الأمثل للاستثماري في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة وأن يحدد أيضا ماهي الأصول الثابتة التي ينبغي استخدامها، ومتى تصبح هذه الأخيرة متقدمة فنيا ومن ثم يتم استبدالها أو تطويرها، وبذلك يتضح أن مسألة هيكل الأصول ليس بالأمر السهل حيث يتطلب ذلك التعرف على العمليات الماضية وتفهم الأهداف طويلة الأجل.

3) تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: يوجد نوعين من القرارات الخاصة المالي، يتصل النوع الأول من القرارات

بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل، ويعتبر ذلك من أهم القرارات المالية لأثره على الربحية والسيولة العامة، أما النوع الثاني من القرارات ذات أهمية أيضا، حيث يدور حول تحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة، القروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل في وقت معين، فقد تفرض الظروف أنواع معينة من القرارات وقد يتطلب البعض منها تحليلا مستفيضا ودراسة معمقة للبدائل المتاحة والتكاليف والآثار المترتبة على كل منها في الأجل الطويل.

يتضح مما سبق أن الوظائف الأساسية للمدير المالي ذات علاقة بالمركز المالي للمؤسسة، فقيام المدير المالي بتحليل وتقييم الميزانية فهو يحلل ويدرس الوضع المالي للمؤسسة ككل ويمكنه ذلك من ضبط أو تنظيم العمليات المالية للمؤسسة والبحث عن المراكز التي تعتبر بؤرة للمشاكل وتقويمها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهتها، ففي تحليله لهيكل الأصول فهو يحدد الجانب الأيمن من الميزانية ويقرره الهيكل المالي والتمويلي فهو يشكل الجانب الأيسر من الميزانية.

1 من اعداد الطلبة ، بالاعتماد على مقابلة مدير المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة وحدة فرجية.

المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

المطلب الاول: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية لسنة 2011

الجدول 1-3: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة

الأصول	ت الحقيقية	نسبة	الخصوم	المبالغ	نسبة
الأصول الغير جارية	89221562172	%96.86	رؤوس أموال خاصة	3525949438	%95.51
قيم الاستغلال					
قيم قابلة للتحقيق			خصوم جارية	165637753	%4.49
قيم الجاهزة نتيجة الدورة	2886877410	%3.14			
المجموع	9210843958	%100	المجموع	3691587191	%100

تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي لسنة 2011

أ. حساب رأس المال العامل: يمكن حسابه بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = (رؤوس الأموال الخاصة + خصوم غير جارية) - الأصول غير الجارية

ومنه نجد:

$$347778957 = 89221562172 - (4342354734 + 50101311749)$$

نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس المال العامل موجب أي تمكنت من تمويل كافة أصولها بالأموال الدائمة، وحققت توازن مالي أي أنها قادرة على مجابهة كل الديون القصيرة الأجل أي عن طريق الأصول المتداولة.

ب/ حساب احتياجات المال العامل: يمكن حسابه وفق العلاقة التالية

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية- النقديات) - (خصوم الجارية - سلفيات مصرفية)

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (0-28230133630) - (0-16563775374) = 1166635826.$$

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة مما يدل على أن الاحتياجات الدورية أكبر من الموارد وهذا يعني أن المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية لتمويل دورة الاستغلال.

ج/ حساب الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الطريقة:

$$\text{الطريقة : الخزينة} = 1166635826 - 347778957 = -1166635826$$

- من خلال دراستنا لخزينة المؤسسة والتي تعبر عن الأموال التي تكون في حوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال نلاحظ من خلال النتيجة أنها سالبة وهذا راجع إلى احتياجات رأس المال العامل كونه أكبر من رأس المال وهذا يعني أن المؤسسة ليس لها هامش أمان بالرغم من أن احتياجات رأس المال العامل موجبة وكبيرة إذن فالمؤسسة لا تحقق هيكل مالي متوازن.

❖ تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

أ/نسبة السيولة

1أ/نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة المالية = أصول جارية/ خصوم الجارية

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 16563775374/28230133630 = 1.70$$

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة مرتفعة وهي أكبر من واحد وهي قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل وهذا يعني أنها قادرة على تغطية ديونها.

2- نسبة السيولة المنخفضة

نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول الجارية - قيم الاستغلال) / الخصوم الجارية

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = 28231033630 - 165637753 = 2.80$$

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة غير دقيقة لقياس السيولة الفعلية لهذا تلجأ المؤسسة لحساب نسبة السيولة السريعة لمعرفة قدرة المؤسسة على السداد بالقيمة المحققة و الجاهزة دون اللجوء إلى المخزون باعتباره اقل سيولة و على العموم فان هذه النسبة ترجمة قدرة و كفاءة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل

ب/ نسبة التمويل

1/ نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = خصوم غير الجارية/ مجموع الأصول

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = 4342354734 / 117451695802 = 3.88$$

نلاحظ أن الأموال الدائمة تساهم في تمويل أصول المؤسسة بنسبة 39% وبالتالي فهذه النسبة تخدم مصلحة المؤسسة لكن بنسبة قليلة.

2- نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الأصول

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 117451695802 / 3525949438 = 0.03$$

هذه النسبة اقل من نسبة التمويل الدائم لان المؤسسة تتعامل بالديون طويلة الأجل.

3- نسبة المديونية القصيرة الأجل

نسبة المديونية القصيرة الأجل = خصوم الجارية/ مجموع الأصول

$$\text{نسبة المديونية القصيرة الأجل} = 117451695802 / 16563775374 = 0.14$$

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها فمن خلالها نجد أن نسبة الديون القصيرة الأجل بلغت 14%

4- نسبة قابلية للديون

$$\text{نسبة قابلية للديون} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{نسبة قابلية للديون} = 117451695802 / 776060998 = 6.60$$

تعتمد هذه النسبة على مقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان الأموال المقترضة لاسترجاعها.

5- نسبة المردودية

لحساب نسبة المردودية نقوم بحساب كل من نسبة المردودية الاقتصادية و نسبة المردودية المالية.

أ / نسبة المردودية الاقتصادية

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = 117451695802 / 2886877410 = 0.02$$

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية منخفضة وهذا يعني أن فعالية ومردودية الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة في انخفاض.

ب / نسبة المردودية المالية

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

$$\text{نسبة المردودية المالية} = 3525949438 / 2886877410 = 0.81$$

هذه النسبة تعني مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة حيث نلاحظ أن المردودية المالية بلغت 8.1% وهي ضعيفة.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية لسنة 2012

الجدول 2-3 تحليل الهيكل المالي للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة وحدة فرجية

الأصول	ت الحقيقية	نسبة	الخصوم	المبالغ	نسبة
الأصول الغير جارية	89756594347	90.99%	رؤوس أموال خاصة	63133094416	%
قيم الاستغلال					
قيم قابلة للتحقيق			خصوم جارية	5214577217	%
قيم الجاهزة نتيجة الدورة	8879587823	10%			
المجموع	9863618216	100%	المجموع	3691587191	100%

4- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أ. حساب رأس المال العامل

يمكن حسابه بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = (رؤوس الأموال الخاصة + خصوم غير جارية) - الأصول غير الجارية

ومنه نجد:

راس المال العامل = (4342354734 + 63133094416) - 89756594347 = 222811452 -

نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس المال العامل موجب أي تمكنت من تمويل كافة أصولها بالأموال الدائمة، وحققت توازن مالي أي أنها قادرة على مجابهة كل الديون القصيرة الأجل أي عن طريق الأصول المتداولة.

ب/ حساب احتياجات المال العامل: يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية- النقديات) - (خصوم الجارية - سلفيات مصرفية)

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (0-31902857683) - (0-5214577217)$$

$$= 2668828046$$

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة مما يدل على أن الاحتياجات الدورية أكبر من الموارد وهذا يعني أن المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية لتمويل دورة الاستغلال.

ج/ حساب الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الطريقة 1:

$$\text{الطريقة 2: الخزينة} = 2668828046 - 222811452 = (2691109192 -)$$

- من خلال دراستنا لخزينة المؤسسة والتي تعبر عن الأموال التي تكون في حوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال نلاحظ من خلال النتيجة أنها سالبة وهذا راجع إلى احتياجات رأس المال العامل كونه أكبر من رأس المال وهذا يعني أن المؤسسة ليس لها هامش أمان بالرغم من أن احتياجات رأس المال العامل موجبة وكبيرة إذن فالمؤسسة لا تحقق هيكل مالي متوازن

5/ تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

أ/نسبة السيولة

1أ/نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة المالية = اصول جارية/ خصوم الجارية

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 5214577217/31902857683 = 16.11\%$$

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة مرتفعة وهي أكبر من واحد وهي قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل وهذا يعني أنها قادرة على تغطية ديونها.

2- نسبة السيولة المنخفضة

نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول الجارية - قيم الاستغلال) / الخصوم الجارية

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = (0 - 31902857683) / 5214577217 = -2.66$$

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة غير دقيقة لقياس السيولة الفعلية لهذا تلجأ المؤسسة لحساب نسبة السيولة السريعة لمعرفة قدرة المؤسسة على السداد بالقيمة المحققة و الجاهزة دون اللجوء إلى المخزون باعتباره اقل سيولة و على العموم فان هذه النسبة ترجمة قدرة و كفاءة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل

ب/ نسبة التمويل

1/ نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = خصوم غير الجارية / مجموع الأصول

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = 4342354734 / 121659452030 = 35.6\%$$

نلاحظ أن الأموال الدائمة تساهم في تمويل أصول المؤسسة بنسبة 35.6% وبالتالي فهذه النسبة تخدم مصلحة المؤسسة لكن بنسبة قليلة.

2- نسبة الإستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الأصول

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 63133094416 / 121659452030 = 0.51\%$$

هذه النسبة أكبر من نسبة التمويل الدائم لان المؤسسة لا تتعامل بالديون طويلة الأجل.

3- نسبة المديونية القصيرة الأجل

نسبة المديونية القصيرة الأجل = خصوم الجارية / مجموع الأصول

نسبة المديونية القصيرة الأجل $121659452030/5214577217=0.04\%$

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها فمن خلالها نجد أن نسبة الديون القصيرة الأجل بلغت 4%

4- نسبة قابلية للديون

نسبة قابلية للديون = مجموع الديون / مجموع الأصول

نسبة قابلية للديون $= 121659452030/4342354734=0.03\%$

تعتمد هذه النسبة على مقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان الأموال المقترضة لاسترجاعها.

5- نسبة المردودية

لحساب نسبة المردودية نقوم بحساب كل من نسبة المردودية الاقتصادية و نسبة المردودية المالية.

أ / نسبة المردودية الاقتصادية

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول

نسبة المردودية الاقتصادية $= 121659452030 / 8879587823=0.07\%$

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية منخفضة وهذا يعني أن فعالية ومردودية الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة في انخفاض.

ب / نسبة المردودية المالية

نسبة المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

نسبة المردودية المالية $= 63133094416/ 8879587823=0.14\%$

هذه النسبة تعني مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة حيث نلاحظ أن المردودية المالية بلغت 14.06% وهي ضعيفة.

المطلب الثالث: بين مؤشرات التوازن المالي والنسبة المالية للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة لسنتي 2011-2012.

الجدول 3-3 : المقارنة بين مؤشرات التوازن المالي والنسبة المالية للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة لسنتي 2011-2012.

السنة	السنوات	2011	2012
❖ رأس المال العامل		347778957	222811452
❖ احتياجات رأس المال العامل		1166635826	2668828046
❖ الخزينة		1166635826	2691109192
النسب			
❖ نسبة السيولة العامة		%1.70	%6.11
❖ نسبة السيولة المنخفضة		%2.80	%2.66
❖ نسبة التمويل الدائم		%39	%35.6
❖ نسبة الاستقلالية المالية		%30	%51
❖ نسبة المديونية القصيرة ¹ الأجل		%4	%14
❖ نسبة قابلية للديون		%3	%6
❖ نسبة المردودية الاقتصادية		%2	%7
❖ نسبة المردودية المالية		%8.1	%14

التحليل :

- ✚ انخفاض رأس المال العامل لا يخدم المؤسسة لأنه يفقد توازنها المالي بالرغم من أنه موجب.
- ✚ انخفاض احتياجات رأس المال العامل لا يخدم المؤسسة لأنه يؤدي بتنا إلى زيادة التمويل الإضافي.
- ✚ انخفاض أموال الخزينة يؤثر بشكل سلبي على هامش أمان المؤسسة.

- ✚ زيادة نسبة تغطية الأصول المتداولة للديون القصيرة الأجل.
- ✚ انخفاض قدرة السيولة المنخفضة على سداد الالتزامات القصيرة الأجل.
- ✚ المؤسسة تراجعت في تمويل أصولها بأموالها الدائمة.

¹ -من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- ✚ المؤسسة رفعت من نسبة تعاملها بالديون الطويلة الأجل.
- ✚ المؤسسة زادت في اعتمادها على الديون القصيرة الأجل.
- ✚ زيادة ضمان ديون الغير في سنة 2012 وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للمؤسسة.
- ✚ فعالية ومر دودية الموجودات المصنوعة في تزايد وهذا يعني تقادم استثمارات المؤسسة.
- ✚ ارتفاع في نسبة المر دودية المالية وهذا راجع إلى تحسن النتيجة.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لسنتي 2011 و 2012 نستنتج:

*مؤشرات التوازن المالي لسنة 2012 هي أكبر من مؤشرات التوازن المالي لسنة 2011 وهذا يخدم المؤسسة و يعني أنها في تقدم مستمر.

*أغلب النسب المالية لسنة 2012 أفضل من النسب المالية لسنة 2011 في مجملها.

— يجب على المؤسسة أن تتبع سياسة عقلانية لأجل الحفاظ على الوضعية المالية الحالية و العمل نحو تطويرها و تحسينها و ذلك انطلاقا من مختلف الوسائل و الطرق الفعالة التي من شأنها أن ترفع مستوى الربح و تجعل لها مكانة داخل السوق المحلية و لما لا الدولية .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع المتضمن لمصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية ومعايير المفاضلة بينها وكيفيته لكل هذا يمكن القول بأن مصادر التمويل تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة. عندما تكون هذه المصادر منخفضة التكلفة، كما تتنوع حسب نشاط ونوعية المؤسسة حيث أنه عندما يكون الاختيار مدروسا تبعا لمجموعة من المعايير بحيث لا يترتب على هذه المصادر مصاريف مالية تمس مردودية المؤسسة فإنه من دون شك يمكنها من الاستمرار والتوسع في نشاطها وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

وبعد معالجتنا لمختلف الجوانب النظرية و الإحصائية للموضوع توصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة كما يلي :

إختبار الفرضيات:

إن فرضيات الدراسة كلها مؤكدة، وتأكيد هذه الفرضيات ينطلق من الواقع الإقتصادي الذي نعيش فيه، فبالنسبة للفرضية الأولى فإن المؤسسة الاقتصادية هي المحرك الأساسي و الرئيسي للإقتصاد الوطني و تعمل على إندماج عدة عوامل بمهدف إنتاج و تبادل السلع و الخدمات مع أعوان إقتصاديين آخرين.

أما بالنسبة للفرضية الثانية فيعتبر التمويل على أنه عبارة عن إمتدادات المؤسسة الإنتاجية بالأموال اللازمة لإنشائها و توسيعها و هو يعبر عن الطرق التي تحصل بها الشركات و المؤسسات على ما تحتاج إليه من أموال ومن أهم مصادره التمويل الداخلي و التمويل الخارجي أو من مختلف الطرق الإسلامية.

أما الفرضية الثالثة فتعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية لما لها من أهمية بالغة في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكيفية تحديد و تشكيل الهيكل المالي للمؤسسة.

أما بالنسبة للفرضية الرابعة فتقوم بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة وحدة فرجية و هي تعتمد في تمويل إستثماراتها على الأموال الخاصة و القروض و تهدف إلى تطوير و تنمية الصناعات التحويلية الجديدة و إنتاج نماذج وطنية جديدة مستقبلا، وتغطية السوق الوطنية بالمنتجات.

و من خلال دراستنا النظرية التطبيقية لهذا الموضوع نخلص إلى جملة من النتائج و الإقتراحات كما يلي :

1. النتائج:

- التمويل الذاتي هو الأمثل و الأفضل بالنسبة للمؤسسة كونه يعود عليها بالفائدة دون تحملها للأعباء.
- إعتتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بشكل كبير لا يساعدها على التطور و زيادة حجمها كونها تشغل نفس الأموال و تحصل على نفس العائد مما يتركها تدور في نفس الحلقة.
- التمويل الخارجي يتم من خلال دراسات بحثة و معايير المفاضلة بين التمويل القصير او المتوسط او الطويل الأجل هو الأساس الذي يتم من خلاله بناء قرارات هذا النوع من التمويل و حسب نشاط و عمليات المؤسسة.
- التمويل الخارجي الأقل كلفة هو الهدف الرئيسي للمؤسسة الاقتصادية.

2. الإقتراحات و التوصيات :

أ. إقتراحات و توصيات عامة:

- الإهتمام بتحليل المالي و الإلمام بكل جوانبه بإعتباره جوهر العمل الإداري في المؤسسة الإقتصادية لإتخاذ القرارات المالية.
- على المؤسسات الإقتصادية ان تحاول الإعتماد على مصادرها الذاتية لتمويل إستثماراتها من أجل تخفيف العبء على خزintها.
- ألا تلجأ إلى التمويل الخارجي إلا عند الضرورة الحتمية.
- اللجوء إلى التمويل الخارجي في حالات الرواج لتحقيق ربح إضافي.
- قيام المؤسسة بدراسة فنية لعمليات التمويل و حساب نسبة العائد المشروع من القروض قبل طلبها.
- إستعمال المؤسسة للقروض المتوسطة و الطويلة الأجل لتمويل إستثماراتها و إستغلال القروض الصغيرة الأجل لاحتياجاتها الموسمية.

ب. إقتراحات و توصيات خاصة:

- زيادة رأس المال العامل عن طريق زيادة قدرة التمويل الذاتي بالتحكم أكثر في التكاليف.
- تخفيض التكاليف و المصاريف المالية التي تؤثر على نتيجة الدورة و بالتالي الرفع من مردودية المؤسسة.
- تحصيل ديون العملاء القديمة.
- تحديد المؤسسة لإستثماراتها و تحديثها بما يتماشى و التطورات التكنولوجية.
- تطوير و تحديث المؤسسة لمختلف إنتاجاتها.
- الرفع من الكفاءة المهنية للعاملين داخل المؤسسة وإعطائها دورة تكوينية لمزاولة النشاط بكفاءة عالية.

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

الملحق الاول

الملحق الثاني

الملحق الثالث